المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنُظُم المُقارِنة

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية مراد بولاية تيبازة خلال الفترة مابين (2021 – 2024)

مُذَكِّرة مُقَدَّمة ضِمْن مُتطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامَّة والنُظم المُقارنة

إعداد الطالبة: هيدش هناء

إشراف الأستاذة: حاجة أمال

أعضاء لجنة المناقشة		
اِسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الإنْتِساب	الصفة
د. ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السِياسيَّة	رئيسًا
د. أمال حاجة	المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسيَّة	مُشرِفًا ومُقرِّرًا
د. علي لراري	المدرسة الوطنيَّة العُليا للعُلوم السِياسيَّة	عُضوًا مُناقِشًا

السنة الجامِعِيَّة: 1444- 1445هـ / 2023-2024

بسم الله الرحمان الرحيم

"المثقف الذي لايتحسس آلام شعبه، لايستحق لقب المثقف"

أنطونيو غرامشي

شكر وعرفان

الشكر أولا للمولى عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث،الذي أتمنى أن يكون نافعا يستفاد منه.

كما يسرني أن أشكر الأستاذة الفاضلة"حاجة أمال"،لإشرافها على هذا العمل،وعلى جهودها المبذولة،ونصائحها القيمة في سبيل إثرائه.

وأتفضل بجزيل الشكر لجميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،وبالأخص أستاذتي بن بخيتة وردة و مليكة هارون،وأشكرهما على كل المجهودات المقدمة،وأعتذر عن أي خطأ بدر مني،وكذلك لايفوتني أن أشكرالطاقم الإداري بالمدرسة.

كما أتقدم بالشكر لجميع عمال بلدية مراد ،وفي مقدمتهم الأمينة العامة "باجي كريمة"،على تيسيرها لي للحصول على المعلومات.

الشكر موصول إلى كل من مد لي يد العون من قريب أوبعيد.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى نفسي أولا،لأنها لطالما خاضت العديد من الحروب النفسية، لتكمل آخر محطة في مسارها الدراسي.

أهدي ايضا هذا العمل لملاكي الحقيقي، للمرأة العظيمة التي لم تتركني ولو للحظة،

للتي ربت وسهرت،للتي علمتني معنى العلم،وجعلتني أدرك قيمته،لمن كانت لي الأستاذ الأول،لمن جعلتني أتعلم مبادئ راسخة،لاتدرس لافي المدارس،ولا في المعاهد،أقولها مراراوتكرار شكرا أمي.

كما أهدي أيضا هذا العمل لوالدي جزاه الله كل خير،فهو الشخص الذي لم يجعلني أحتاج لأي إنسان بعده

أهدي أيضا هذا العمل لأفراد عائلتي،أخواتي"ملاك، حسناء، سلسبيل" وإلى كتكوتنا الصغير "عبودي"

ولايفوتني أن أهدي ثمرة نجاحي،للغالية خالتي الكبرى"،زوليخة"، التي لطالما ساهمت في كل صغيرة و كبيرة لإنجاح هذا العمل .

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مُقدِّمة

الفصل الأوَّل: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

المبحث الأوَّل: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية

المطلب الأوَّل: مفهوم الجماعات المحلية

الفرع الأوَّل: تعريف الجماعات المحلية

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية

الفرع الأوَّل: نظام الجماعات المحلية أثناء الفترة العُثمانية

الفرع الثاني: نظام الجماعات المحلية في مرحلة الإستعمار الفرنسي

الفرع الثالث: نظام الجماعات المحلية أثناء في مرحلة الإستقلال

المطلب الثالث: النظام القانوني للجماعات المحلية

الفرع الأوَّل: التنظيم الإداري للبلدية

الفرع الثاني: التنظيم الإداري للولاية

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي نظري للتنمية المحلية

المطلب الأوَّل: مفهوم التنمية المحلية

الفرع الأوَّل: تعريف التنمية المحلية

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأوَّل: الآليات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية

المطلب الأوَّل: المخططات التنموية المعتمدة من قبل الجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الأوَّل: المخطط البلدي للتنمية PCD

الفرع الثاني: البرامج القطاعية للتنمية: PSD

المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

المطلب الثالث: التمويل المالي المحلي الخاص بالجماعات المحلية

الفرع الأوَّل: الموارد والرسوم الموجهة كليًا للهيئات المحلية

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الموجهة جُزئيًا للجماعات المحلية

الفرع الثالث: الموارد الخارجية للجماعات المحلية

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية وطرق تجاوزها

المطلب الأوَّل: عراقيل التنمية المحلية

المطلب الثاني:آليات إصلاح الجماعات المحلية

الفصل الثالث: التنمية المحلية لبلدية مَراد من 2021 إلى غاية مارس 2024

المبحث الأوَّل: التعريف ببلدية مَراد

المطلب الأوَّل: بطاقة تقنية حول بلدية مراد

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية مراد

المطلب الثالث: مؤهلات وإمكانيات بلدية مراد

المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي لبلدية مراد خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى غاية مارس 2024

المطلب الأوَّل: وضعية المشاريع و المخططات التنموية لبلدية مراد من 2021 إلى غاية 2024

المطلب الثاني: المشاريع التنموية لصندوق التضامن والضمان الإجتماعي في بلدية مراد من 2021 إلى غاية مارس 2024

المطلب الثالث: صعوبات التنمية المحلية في بلدية مراد.

الخاتمة

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغةPCDفي القطاع الفرعي 39 "الفلاحة والري"	34- 35
02	طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغةPCDفي القطاع الفرعي49"التخزين والتوزيع"	36
03	طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغةPCDفي القطاع الفرعي 59"المنشآت الأساسية الإقتصادية و الإدارية"	36- 37
04	طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغةPCDفي القطاع الفرعي 69"التربية والتكوين"	37
05	طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغةPCDفي القطاع الفرعي 79"المنشآت الإجتماعية والأساسية"	38
06	مراحل تحضير مشروع تنموي في إطار المخطط البلدي للتنميةpcd	39
07	البرامج المرافقة للبرامج التنموية والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية المعتمدة سابقا لفائدة الجماعات المحلية	41
08	معدل الرسم على النشاط المهني	45
09	نسبة الضرائب على الأملاك	50
10	مراحل إصلاح الجباية المحلية	59
11	مراحل عملية الإصلاح المالي	60
12	التجمعات السكانية وتعداد السكان ببلدية مراد	67- 68
13	الهيكل التنظيمي لبلدية مراد	68
14	مكاتب مصلحة التنظيم والإدارة	69
15	مكاتب مصلحة المالية	70
16	مكاتب مصلحة التجهيز والأشغال العامة	70
17	مكاتب مصلحة البناء والتعمير	71
18	مكاتب مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية وحماية البيئة	72
19	المنتجات الفلاحية الرئيسية ببلدية مراد	72- 73

قائمة الجداول

20	الإمكانات التجارية ببلدية مراد	**74**
21	تقدير عدد السكان الإجمالي في البلدية	**75**
22	الوضعية المالية للمشاريع والمخططات البلدية لسنة 2021	**78 -77**
23	الوضعية المالية للمشاريع والمخططات البلدية لسنة2022	**80 -79**
24	الوضعية المالية للمشاريع والمخططات البلدية لسنة 2023	**82 -81**
25	الوضعية المالية للمشاريع والمخططات البلدية لسنة 2024	**83**
26	المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةخلال 2021/2020	**85**
27	المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال 2022	**86**
28	المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةخلال 2023	**88 -87**
29	العدد الإجمالي لذوي الإحتياجات الخاصة	**29**

مُـــلخَّص الدراســـة

ملخص الدراسة:

الملخص باللغة العربيَّة:

تسعى هذه الدراسة لتبين أهمية الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،من خلال عرض مساهماتها التنموية،وقد تم اختيار بلدية مراد كنموذج للدراسة في الجزائر ،حاولت هذه الدراسة البحث عن مدى مساهمة بلدية مراد في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2021إلى مارس 2024،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها،أنه للدفع بعجلة التنمية في أي هيئة محلية ،لابد من وجود مجموعة من الآليات،قانونية،مالية،وغيرها من الآليات،إضافة إلى استثمار كل بلدية في خصوصيتها إذا كانت تريد ان تنجح وتحقق تنمية محلية فعلية .

الكلمات المفتاحية: **الجماعات المحلية، البلدية، الجزائر، التنمية المحلية، بلدية مراد ولاية تيبازة**

Abstract :

This is study seeks to show the importance of local groups and their role in achieving local development in Algeria, by presenting their development contributions. The town of Merrad was chosen as a model for the study in Algeria. This study attempted to investigate the extent of the Town of Merrads's contribution to achieving local development during the period extending from 2021 to March 2024, and the study reached a set of results, including that to advance the wheel of development in any local body, there must be a set of legal, financial, and other mechanisms, in addition to each town's investment in its privacy if it wants to succeed and achieve local development.

Key words : Local groups, town , Algeria, local development, Merrad town , wilaya of Tipaza.

مُقدّمة

مقدمة:

تعد الدولة الجزائرية من بين الدول البسيطة،التي تتميز بوجود نظام سياسي وحدوي،تشرف على تطبيقه السلطة العليا للبلاد،ومن أجل أن تستطيع السلطة تطبيق هذا النظام مالت لاعتماد تنظيم إداري محكم،قائم على أسلوبين.

يصنف أسلوب المركزية الإدارية،كأول أسلوب إداري، عملت به الجزائر بعدالإستقلال،نظرا لمجموعة من الأسباب ،لتعتمد فيما بعد على أسلوب اللامركزية الإدارية، الذي تم الإستعانة به نظرا لزيادة الكثافة السكانية، وتعقد المهام التي جعلت الدولة عاجزة وغير قادرة على إدارة كل شؤونها، ليتم تقسيم وتوزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية والجماعات المحلية المتمثلة في البلديات والولايات، وهذا من أجل تخفيف العبء على الدولة، لتصبح الهيئات المحلية جهازًا أساسيًا في التنظيم الإداري الجزائري، كونها إمتداد للدولة من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها الركيزة الأساسية لتجسيد الديموقراطية التشاركية. إذ من خلالها يشارك المواطن في تسيير هيئته المحلية ، ويعبر عن إنشغالاته ومشاكله، ويطرحها بكل سهولة، لتميل فيما بعد هاته الهيئات للبحث عن حلول قصد التخلص من تلك المشاكل، عن طريق وضع مشاريع وبرامج من شأنها النهوض بمستوى المجتمع المحلي، وهذا مايطلق عليه بمصطلح التنمية المحلية، التي تعتبر عملية متكاملة، وجزء من التنمية الوطنية، والتي لازالت هدفًا تطمح له أغلب الجماعات المحلية، لأنه ببلوغه ستحل أغلب المشاكل الموجودة على مستوى أية هيئة محلية،ليصبح المواطن في الأخير،مكتفيامن جميع النواحي،وهذامايدل على تحقيق المصلحة العامةللمواطنين ،الأمر ذاته الذي تسعى السياسة العامة الوصول له ،عبر هاته الهيئات التي تعد الوسيط بين الدولة والمواطن.

1)_الإشكالية:

ترتكز هذه الدراسة على موضوع التنمية المحلية، والدور الذي تلعبه الجماعات المحلية للوصول إليها، وبما أن الدولة تعتمد على هاته الهيئات، وتعتبرها الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية وطنية، فسنحاول تسليط الضوء على

دور هاته الجماعات التي تتجلَّى في البلدية والولاية، لكن سيكون التركيز بالتحديد على بلدية مراد، من خلال الوقوف عند أغلب المشاريع الفعلية التي تم القيام بها، وعليه سيكون السؤال البحثي كالتالي:

" ماهو دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية لاسيما على مستوى بلدية مراد خلال الفترة الممتدة من 2021إلى مارس 2024؟

2)_ التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

_فيما تتمثل المصادر المالية التي تعتمد عليها البلدية لتمويل مشاريعها؟

_كيف يمكن للجماعات المحلية أن تحقق تنمية محلية فعلية؟

_ماهي أبرز البرامج التنموية التي اِعتمدت عليها بلدية مراد؟

_كيف يمكن لبلدية مراد أن تتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؟

3)_ فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما استفادت البلدية من ضرائب ورسوم أكثر ،كلما استطاعت تمويل عدة مشاريع.

الفرضية الثانية:كلما كانت الرؤية واضحة ،والأهداف محددة مسبقا لدى الجماعات المحلية؛ كلما ساهم ذلك في تحقيق تنمية محلية فعلية.

الفرضية الثالثة:تعتبر المشاريع والبرامج الإجتماعية،والإقتصادية من بين أكثر المشاريع التي تبرز ويتم الإعتماد عليها في بلدية مراد.

الفرضية االرابعة:كلما استثمرت بلدية مراد في مجال خصوصيتها،كلما استطاعت تجاوز

الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

4)_ مجال الدراسة:

_ **المجال المكاني:** بما أن هدف الدراسة يتجلى في السعي لمعرفة دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، كان لابد من الإعتماد على نموذج يوضح الرؤية أكثر، كون الدراسة النظرية لوحدها غير كافية، لهذا تم الإستعانة ببلدية مراد التابعة لولاية تيبازة كنموذج للدراسة؛ وعليه فالمجال المكاني للدراسة سيكون حول هاته البلدية.

_ **المجال الزماني:** تمَّ اِعتماد الفترة من 16ديسمبر2021، إلى مارس 2024, نظراً لمجموعة من الأسباب، والتي من بينها أنه في16 ديسمبر2021 تم تنصيب رئيس البلدية الحالي، والذي لوحظت في فترته نوع من الحركية مقارنة بما كان موجود سابقا؛ لذلك تم اِختيار هاته الفترة كبداية للدراسة.

_ **المجال الموضوعي:** تناولت هذه الدراسة موضوع الجماعات المحلية بصفة عامة، من حيث المفهوم والنشأة، وكذلك التنظيم الإداري لكل هيئة محلية ،ثم تم التطرق لتعريف التنمية المحلية،و ذكر مقوماتها، وأبعادها، ليتم فيما بعد الإشارة للدور التنموي للجماعات المحايةفي الجزائر، ودور بلدية مراد في تحقيق التنمية المحلية.

5)_ أسباب اختيار الموضوع:

يعود إختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية والتي تتمثل في :

✓ المبررات الذاتية:

_ الرغبة والميول الشخصي في دراسة موضوع التنمية المحلية، ومامدى إسهام الجماعات المحلية.

_كثرة البحث، والإهتمام بحقل الجماعات المحلية، فمنذ بدايةدراسة مقياس الجماعات المحلية في السنة الأولى ماستر ،بدأت الرؤية تتضح.

_الإقتناع بأن أي باحث هو اِبن بيئته، حسب مارأى اِبن خلدون، لذلك ينبغي تسليط الضوء على مشاكل مجتمعاتنا، والسعي لحلها، خاصة المشاكل التي لها علاقة بالمواطن،هنابالتحديديكمن دور أي طالب علوم سياسية،ولأن التغيير إن لم يكن على المستوى المحلي، فإنه لن يحدث على المستوى الوطني.

✓ **المبررات الموضوعية:** أصبحت التنمية المحلية من بين أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في أغلب دول العالم، ودليل هذا كثرة الدراسات المجراة حول هذا الموضوع.

6)_ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أنَّ الهيئات المحلية تلعب دورًا كبيرًا، لتصل لتحقيق تنمية محلية قادرة على النهوض بالمجتمع.

كما أنَّ التنمية على المستوى الوطني لايمكن أن تتحقَّق إلاَّ إذا توفَّرتْ أو تحققَّتْ الأولى، هذا ماجعل الدولة تولي اِهتمامًا كبيرًا لهاته الهيئات بصفة عامة.

خاصة وأنَّ نمط الجماعات المحليةقادر على تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تجعل المواطن يشعر بوجوده، ويدرك مدى دوره، وفعاليته، مايجعله يساهم في خدمة الهيئة التي هو على مستواها.

7)_ أهداف الدراسة:

تسعى هاته الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

✓ محاولة فهم أعمق لموضوع الجماعات المحلية والتنمية المحلية؛

✓ تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية، وإبراز دورها في عملية التنمية المحلية؛

✓ تهدف إلى إبراز معيقات التنمية، التي من شانها أن تعيق عمل هاته الهيئات؛

✓ محاولة التعرف على مدى قدرة بلدية مراد على تحقيق التنمية المحلية، وهل تمكنت من ذلك؟!

8)_ إقترابات الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على:

الإقتراب القانوني: يعد هذا الإقتراب من أقدم الإقترابات،التي تم استخدامهافي البحث العلمي،إذ يركز على دراسة الأحداث والمواقف والأبنية من الجوانب القانونية،ومدى التزام تلك المواقف أو الظواهر وتطابقها مع القاعدة القانونية[1].

وقد أُستعمِل الإقتراب القانوني في هذه الدراسة عند التطرق لإختصاصات الهيئات المحلية،وصلاحياتها و كيفية تشكلها، باعتبار أن الإطار القانوني يضفي الدقة.

أما الإقتراب المؤسسي:هو مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة،وفي العلوم السياسية بصفة عامة، والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية،على اعتبار أن المؤسسات تمثل تغييرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون،الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية[2].

وبهذا فهو يهتم بالهياكل والأطر الرسمية، خاصة وأنَّ هاته الهيئات مؤسسات لها تنظيمها الخاص بها، وهذا مايظهر كثيرا عند التطرق لدراسة حالة بلدية مراد ،التي تعد مؤسسة لها دور،ولها علاقات مختلفة،لذلك كان هذا الإقتراب مناسبا.

9)_ الإطار المنهجي للدراسة: في هذه الدراسة،تم الإعتماد على مجموعةمن المناهج

،وتتمثل فيمايلي:

المنهج الوصفي التحليلي:

[1]. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، (الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات، 1997).

[2]- الموسوعة السياسية، **الإقتراب المؤسسي Institutional Approach - Institutional analysis**، في:https://political-encyclopedia.org/dictionary/ ، (تاريخ الإطلاع: يوم 19 ماي 2024، على الساعة 09:51).

والـذي تـمَّ الإعتمـاد عليـه قصـد وصـف وتحليـل المفـاهيم، الخاصـة بالموضـوع، خاصـة وأنَّ هـذا المـنهج يسـاهم في إعطاء وصف دقيق، وتحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة.

منهج دراسة حالة: ولضرورة تحديد الدراسة في نموذج بلدية، تمَّ الإعتماد على هذا المنهج حتى يتم التمكن من دراسة الموضوع من الناحية الميدانية، لأن الجانب النظري لوحده غير كافي لفهم الموضوع.

10)_ أدوات البحث المستعملة في الدراسة:

من أهم أدوات البحث المستعملة في دراسة هذا الموضوع:

المقابلة: والتي تعتبر من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية،في الحصول على مختلف البيانات الضرورية لأي بحث[1].

وتـم الإسـتعانة بهاتـه الآداة،مـن أجـل الحصـول على المعلومـات التي تخـص موضـوع الدراسة،خاصـة في الفصـل التطبيقي،وذلك من خلال إجراء مقابلات رسمية مباشرة فردية وجماعية والتي كانت مع :

- السيدة الأمينة العامة لبلدية مراد؛باجي كريمة.

- السيد الامين العام لدائرة حجوط.

-موظفو مصلحة الصفقات العمومية.

_موظفو مصلحة البناء والتعمير.

_موظفو مصلحةالمالية.

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 04، 2007)، ص. 130.

الملاحظة: التي تعد آداة لمتابعة السلوك الفردي،أو الجماعي قصد دراسته،ليتمكن الباحث بعد ذلك من تحليل ذلك السلوك[1]

وتمت الإستعانة بهاته الآداةعند دراسة حالة تلك البلدية، وتقييم جهودها في مجال التنمية المحلية.

11)_ صعوبات الدراسة: يواجه كل بحث صعوبات،لذلك فمن بين أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة هي:

_ ضيق الوقت ،لأنه من غير الممكن أن يتم القيام بدراسة حالة في ظرف شهر ،إضافة إلى أن عملية جمع المعلومات في البلدية كان أمرا في غاية الصعوبة.

_إضافةإلى أن عملية جمع المعلومات في البلدية كان أمرا في غاية الصعوبة،خاصة فيما يتعلق الأمر بالمشاريع.

12)_ الأدبيات السابقة:

تم معالجة موضوع التنمية المحلية في العديد من الأدبيات والدراسات السابقة،والتي من بينها:

الدراسة الأولى: للباحث خنفري خيضر،بعنوان"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق"،أطروحة دكتوراة،(جامعة الجزائر 03:كلية العلوم الإقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،2011/2010)،تناولت الدراسة التحولات السياسيةوالإقتصادية المصاحبة لمفهوم الدولة الحديثة،القائمة على سيادة القانون،إضافة إلى معالجةعدة قضايا ومعضلات،كمعضلة تمويل التنمية المحلية،ومعوقاتها،لتخلص الدراسة إلى أن تمويل التنمية المحلية هي من تحدد علاقة المواطنين بالجماعات المحلية،وكذلك هي من تحدد علاقة الدولةبالجماعات المحلية.

[1]- الزهرة تيغرة، **مطبوعة مجموعة من المحاضرات في منهجية العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (2020)، ص. 37.

إلا أن هانه الدراسة ركزت فقط على دراسة معضلة التمويل وتأثيرها على تنمية الجماعات المحلية، في حين أنَّ هناك عدة معضلات تواجه عملية التنمية، لم يتم تسليط الضوء عليها، كما أنَّ علاقة المواطن بهيئته المحلية، أو علاقة الدولة بالهيئات المحلية غير محددة فقط بالتمويل، بل هي أبعد من ذلك.

الدراسة الثانية: للباحثةحميدة محجوبي،بعنوان"معوقات التنمية المحلية في الجزائر بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا"،مذكرة ماستر،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية 2018/2019)،تناولت الدراسة العوائق والصعوبات التي تعترض عملية التنمية المحلية في الجزائر،وبالأخص في بلدية حاسي بن عبد الله،لتخلص الدراسة في الأخير إلى أن أهم العراقيل التي تواجه التنمية،تتمثل في ضعف الموارد المالية للبلدية، وغياب مشاركة المواطنين،لذلك تم اقتراح تفعيل الديموقراطية التشاركية كأساس للوصول إلى التنمية المحلية،عن طريق فتح الباب للمواطن وجعله يشارك في صنع القرارات التي تتعلق بهيئته المحلية،في كافة المستويات.

إلا أن هذه الدراسة أغفلت نقطة أساسية،وهي الآليات التي لابد على البلديات أن تعتمد عليها لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة،وعن مدى جدوى تلك الآليات في دعم هاته العملية.

الدراسة الثالثة: للباحث إسماعيل فريجات،"النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،العدد12،(جانفي 2016)،حيث تناولت هذه الدراسةبينت الدراسة مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالجماعات المحلية،من خلال الإعتراف بها،وخلصت الدراسة في الأخير إلى أن نجاح وفعالية هاته الهيئات في تأدية مهامها مرهون بتنظيمها وإدارتها.

إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق للواقع الفعلي للجماعات المحلية في الجزاير،لأن التنظيم القانوني شيئ والواقع الفعلي شيئ آخر،كنا أنه حتى وإن وجد تنظيم لهاته الهيئات فغير كافي لوحده لنجاحها.

13)_ هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على مخطط الدراسة الذي يشمل جانبين أحدهما نظري، والآخر تطبيقي، وهنا جاء تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تم بعد عرض المقدمة، طرح الإشكالية، وعرض التصور العام لموضوع البحث، ثم في الفصل الأول تم التطرق لأهم النقاط التي تخص الجماعات المحلية والتنمية المحلية، وتم تقسيمه لمبحثان، الأول تناول مفاهيم عامة خاصة بالجماعات المحلية.

أمَّا المبحث الثاني فعُنْوِنَ بالتنمية المحلية، وتم التطرق فيه لكل العناصر الهامة المتعلقة بها، أمَّا الفصل الثاني فقد تضمن دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، والذي قُسِمَ لمبحثان الأول عُنون بالآليات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية لتحقيق التنميةالمحليةوهنا تكلمنا عن كل من دور البلدية و الولاية في هذا الشأن، وبالنسبة للمبحث الثاني فقد عالج معيقات التنمية المحلية، وأخيرا الفصل الثالث الذي تضمن دراسة ميدانية بمؤسسة "بلدية مراد"، وتناول هذا الفصل جملة من العناصر منها التعريف بمؤسسة الدراسة، وأهم الإنجازات المحققة، والصعوبات التي تعترض التنمية بها.

الفصل الأوَّل:

مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر التنمية الوطنية من بين أولويات الدولة التي تسعى لتحقيقها عن طريق تسخير كل الإمكانيات اللازمةلذلك، لكن بالرغم من كل الجهود، إلا أنَّها بقت مجرد طموح لم يتحقق على أرض الواقع، والسبب في هذا يعود لعدم وجود تنمية محلية، والتي تعد أحد شروطها، إذ بدونها لايمكن الحديث على تنمية على المستوى الوطني، والتطرق للتنمية المحلية يدفع بالضرورة للحديث عن الجماعات المحلية التي تعد فاعلا فيها،نظرا لأنها تختص بتحقيقها، وتتجسد هاته الجماعات في كل من البلدية والولاية، والذي كان لزاما على هذا البحث الإشارة إليهما ولصلاحياتهما، باعتبارهما عنصران لهما دور معين في هاته العملية.

ومادام البحث يعالج هذه العناصر، فإن منهجية البحث تتطلب التعرف عليها، لذا كان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية

المبحث الثاني:مدخل مفاهيمي نظري للتنمية المحلية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية

نظرًا لتطور الدولة الجزائرية، وزيادة كثافتها السكانية ، وتعدد مسؤولياتها وتعقدها، مالت لإعتماد تنظيم إداري قادر على تخفيف العبء عنها، وهو أسلوب اللامركزية الإدارية، الذي يرتكزعلى توزيع المهام الإدارية بين المسؤولين في العاصمة والهيئات المحلية، وفي هذا الشأن نصت المادة 15 من دستور1989 على أن "الجماعات الإقليمية للدولة، هي الولاية و البلدية، التي تنشأ ضمن أساليب ديمقراطية"[1].

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

عرف مصطلح الجماعات المحلية العديد من التعاريف، نظرًا لاختلاف وجهات النظر بين المفكرين، فقد عرفت على أنها "تلك الأجهزة التنفيذية والفنية الموجودة على المستوى المحلي[2]. تعمل على إدارة الشؤون العامة ذات الطابع المحلي، منها ماهو منتخب، ومنها ماهو معين، وتباشر إختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض، وبهذا فهي أسلوب إداري من شأنه تحقيق اللامركزية"[3].

كما عرفها ماكيفوبيج أنها "جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة العدد، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركون من خلالها ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيعون قضاء حاجاتهم كلها داخله".

وبهذا فهي "وحدة إدارية محلية تضطلع بدور هام وحيوي ورئيسي في الدولة الحديثة خصوصًا في الوقت الحاضر، حيث أصبحت تلعب دورا كبيرا في التنمية المحلية" [4].

---

[1] - Abir lakhdar, **les collectivites locales en Algérie(Apw_Apc)**, office des publications universitaires.

[2] - زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطور منظومة الجماعات المحلية في الجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق 1990 - 2015** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص. 42.

[3] - كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،)، ص. 74.

[4] - صفوان المبيضين، حسن الطراونة، توفيق الهادي، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الملك حسن)، ص ص. 12- 19.

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص:

الشخصية المعنوية:

يتجلى الإعتراف القانوني في تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية، التي من شأنها أن تمنحها الإستقلالية في تعيينها للموظفين، وفي حصولها على الموارد الذاتية، وممارسة سلطاتها فيما يخص إتخاذ القرار، وهذا الذي يضمنه وجود مجلس منتخب[1].

الإستقلال الإداري:

إنَّ توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية، لايعني أنَّ هاته الهيئات مستقلة إستقلالية مطلقة، بل تبقى خاضعة لرقابة مشددة من السلطة المركزية، إلا وأنَّ هاته الإستقلالية تتمتع بمزايا منها[2]:

_ تخفيف العبئ الواقع على كاهل الإدارة المركزية؛

_تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال جعل المواطن يشارك في تسيير شؤونه المحلية؛

_تحقيق مطلب العدالة الإجتماعية.

الإستقلالية المالية:

إنَّ تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري، سيوجب لها الإستقلال المالي، أين تصبح لهاته الهيئات موارد مالية خاصة بها، تعينها على آداء واجباتها على أحسن حال، وفي هذا الشأن قد نصت المادة 60 من قانون 90_08 المؤرخ في 4 أفريل 1990، المتعلق بقانون البلدية، أن المجلس البلدي يقوم باسم البلدية

[1]- J.P gilly, **dévelloppement local et coopération décentralisée**, Université toulouse1, p03..

[2]- لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 07، (2005)، ص.03.

وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال للمحافظة على الأموال والحقوق التي تحويها ثروة البلدية، ومن بين نتائج هذه الإستقلالية أن تقوم هاته الهيئات بإدارة ميزانيتها بكل حرية، لكن في حدود ماتمليه السياسة الإقتصادية[1].

اللامركزية: فأهم مايميز هاته الهيئات المحلية هي اللامركزية، المتعددة الأنواع، إذ نجد اللامركزية الإقتصادية والإدارية، والوظيفية، وهي تعني بشكل عام، توزيع الوظائف بين السلطات المركزية، والهيئات الإقليمية، مع خضوع هاته الهيئات لرقابة السلطات المركزية[2].

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية

مرت الجماعات المحلية في تطورها ببعض المحطات التي ينبغي الوقوف عندها، ليتسنى لنا فهم عمل هاته الهيئات، وبهذا يمكن تقسيمها لثلاث محطات.

الفرع الأول:نظام الجماعات المحلية أثناء الفترة العثمانية:

بعد الصراع الذي جرى بين الإسلام والمسيحية في البحر الأبيض المتوسط، أوائل القرن السادس عشر، اِستنجدت الجزائر بالدولة العثمانية، لذلك فإدارة العثمانيين كانت إدارة سطحية تهتم بشؤون المجتمع، وقد دامت حوالي ثلاث قرون (1518_1830)، ويمكن تقسيمها لأربعة مراحل[3].

- **مرحلة البايات: (1535_1588)**

اِتَّسمت هذه المرحلة بنوع من المركزية الشديدة من قبل الباي، الذي دامت فترة حكمه سبعين سنة، نظرًا لمجموعة من الأسباب من بينها، الصراع الخارجي مع القوى الصليبية من جهة، والصراع الداخلي

[1]- مسعود شهوب، "مدى تكييف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الجديدة"، **مجلة مجلس الأمة**، الجزائر، العدد03، (2002)، ص. 31.

[2]- صادق زوين، "الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، جامعة البليدة 2، العدد1، (2020)، ص ص. 146-164.

[3]- منصور بلرنب، **الإصلاح الإداري والبيروقراطية في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 1982)، ص ص. 07-10.

على الحكم من جهة أخرى[1].

- **مرحلة الباشاوات: (1588_1659)**

اِعتبرت مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر،إذ قرر السلطان العثماني وضع رتبة جديدة،وهي الباشا الذي أصبح يعين من قبل السطان لمدة ثلاث سنوات،اين يقوم بإرساله من تركيا ويستدعيه بعد إنتهاء مدة تعيينه،لكن المشكل الذي برز هو أن كل باشا لايهتم لأمر شعبه ومطالبهم بقدرمايهتم بمصلحته الخاصة،والسطو على المال العام هذا ماجعل الجيش البري يثورون عليه،ويضغطوا على النظام[2].

- **مرحلة الآغاوات: (1571_1569)**

تعد هاته المرحلة من أقصر المراحل، إذ قام فيها قادة الجيش البري بخلع الباشا من سدة الحكم، وتعويضه بواحد منهم، سمي الآغا، لهذا إعتبر ماقام به الجيش إنقلابا، كانت الغاية منه، أن لايستأثر الآغا بالسلطة، فقد تقرر أن يكون الحكم ديموقراطيا، من خلال إستعانة الحاكم بالديوان العالي الذي ضم في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية، ليصبح الجيش فيما بعد هو من يعين الآغا حاكماً للجزائر لمدة سنتين، ليرتقي فيما بعد لرتبة آغا شرف، لكن من الغير ممكن أن يكون هذا الحكم ديموقراطيا، بسبب تحكم الجيش في زمام الأمور، مايتناقض مع الديمقراطية، لتكون النتيجة إنتشار الفوضى وإنعدام الأمن[3].

- **مرحلة الدايات: (1830_1671)**

حاول حكام الجزائر في هاته المرحلة إرضاء السلطان العثماني، وتقوية مركز الحاكم، من خلال تعيينه في منصبه مدى الحياة، لتصبح الجزائر دولة مستقلة عن تركيا، وأصبح الداي ينتخب من قبل الديوان

[1]- أنس قاسم جعفر، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1978)، ص. 39.

[2]- سميحة ناصر خليف، **مراحل الحكم العثماني للجزائر**، في: https://2u.pw/0lk71aR ، (10 جانفي 2024، على الساعة 17:30).

[3]- علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي**، (ج1، أكتوبر 2020)، ص.21.

العالي، ولم يصبح للسلطان دور في إختيار داي الجزائر، بل يقوم فقط بإصدار فرمان لتثبيت إختيار الديوان العالي بالجزائر[1].

وبه فإنَّ الجزائر كانت مقسمة إقليميًا في تلك الفترة إلى المناطق التالية:

_دار السلطان: مقره الجزائر العاصمة، تمتد حدوده من مدينة دلس شرقا إلى شرشال غربا، ويحده بايلك التيطري من الجنوب.

_بايلك الشرق: من أكبر المقاطعات عاصمته قسنطينة، يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى القبائل الكبرى من الغرب[2].

_بايلك الغرب: عاصمته مازونة ثم معسكر، وأخيرًا وهران ، إمتد من الحدود المغربية غربا، ومن البحر شمالا، إلى ولاية التيطري شرقا، ومن الجنوب الصحراء[3].

الفرع الثاني : نظام الجماعات المحلية في مرحلة الإستعمار الفرنسي

قسمت فرنسا الجزائر بعد إحتلالها لها لثلاثة أقاليم، ثم قسمت أيضًا تلك الأقاليم قصد التحكم والسيطرة على سكان تلك المناطق، وبهذا فأهم مايمكن تقديمه حول تلك المرحلة مايلي:

_لقد تم تقسيم الشمال لثلاث عمالات، الجزائر، وهران، قسنطينة، مع إخضاعها نسبيا للقانون المتعلق بالعمالات في فرنسا[4]، هذا مانص عليه الأمر الصادر في 15أفريل 1845، المتعلق بإدارة الأقاليم المدنية،

[1]- خميس السيد إسماعيل، **الإدارة العامة والتنظيم الإداري بالجمهورية الجزائرية دراسة نظرية تطبيقية**، (دون دار النشر، الطبعة 1، 1975)، ص.131.

[2]- اعثامنة جياد، **الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية**، (جامعة الجزائر، الجزائر، 1995)، ص.05.

[3]- إسماعيل فريجات، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، (جامعة الوادي، الجزائر، 2012)، ص. 45.

[4]- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية بالجزائر**، (عنابة: دار العلوم، 2004)، ص. 45.

إلى غاية صدور المرسوم 601_56 المؤرخ في 28جوان 1956، المتضمن الإصلاح الإداري بالجزائر[1].

_كما يمكن القول بأن نظام العمالات في مرحلة الإستعمار الفرنسي كان بمثابة صورة لعدم التركيز الإداري، إلا أن تلك العمالات لم تكن تعبر عن إهتمامات أو مصالح المواطنين، بقدر ماكانت بمثابة هيئات تمكن الإستعمار من تنفيذ مخططاته وسياساته الهدامة في الجزائر.

الفرع الثالث: نظام الجماعات المحلية أثناء مرحلة الإستقلال

لقد شهدت الجزائر بعد الإستقلال فراغًا إداريًا، لعدة أسباب منها غياب الإطارات المؤهلة، وكذلك العجز المالي، الذي عرفته ميزانية الدولة[2].

لكن مايمكن ملاحظته في تلك الفترة أن الجزائر حافظت على نظام العمالات مع وضعها لبعض التعديلات فيما يخص صلاحيات الوالي، وكان أول إصلاح شهدته الولاية، في 23 ماي 1969 تحت الأمر 38 المتضمن القانون الأساسي للولاية[3] ، كما جاء في دستور 1976ليدعم أكثر، ويبين دور البلدية و الولاية، ومعه توسعت صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في العديد من الميادين[4].

ليصدر بعدها قانون تنظيمي جديد بالجريدة الرسمية، في عددها الأخير، تضمن ترقية عشرة مقاطعات إدارية على مستوى الجنوب، إلى ولايات كاملة الصلاحيات.

[1]- **المرسوم 56-601 المؤرخ في 28 جوان 1956 المتضمن الإصلاح الإداري بالجزائر.**

[2]- ميسوم سبيح، **المؤسسات الإدارية في المغرب العربي**، ترجمة محمد أمين سعد، (عمان: المنظمة الإدارية للعلوم الإدارية، 1985)، ص. 08.

[3]- **نشر الأمر 69-38 في نفس الجريدة الرسمية التي نشر فيها ميثاق الولاية**، بالعدد 44، ص. 375.

[4]- إسماعيل فريجات، "النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، العدد 12، (جانفي 2016)، ص. 199.

المطلب الثالث: النظام القانوني للجماعات المحلية

كماهو معروف في الجزائر أن الجماعات المحلية، تتمثل في البلدية و الولاية، الهيئنان اللتان وضعتا من أجل تسيير شؤون الأفراد، هذا مايجعلها تسعى لتطوير وترقية برامج التنمية المحلية، قصد الوصول لهدفها.

- الفرع الأول:التنظيم الإداري للبلدية

تنص المادة 15 من دستور 1996 [1]،على أنَّ "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية"، كما نصت المادة الأولى من قانون البلدية[2] ، أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، إذ تتمتع بميزتين مهمتان هما الشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولمعرفة هاته الهيئة سيتم التطرق لتنظيمها الإداري:

هيئات البلدية:

أولا:المجلس الشعبي البلدي:

نصت المادة 13من قانون البلدية، أنها تتكون من هيئتين هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي، في حين أن المادة الثالثة من نفس القانون ترى أنه "يدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية"، ويتشكل من هيئة تداولية، تنتخب لمدة خمسة سنوات، عن طريق الإقتراع النسبي العام، ويتراوح عدد أعضائه من سبعة إلى ثلاثة وثلاثين عضوا حسب التعداد السكاني لكل بلدية، هذا مانصت عليه المادة 97 من القانون العضوي، رقم97_07 المؤرخ في 06 مارس1997[3].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية، دستور1996**، العدد 76 ، لسنة 1996.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 15، سنة 1996.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **الأمر رقم 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات**، العدد 12 ، المعدل والمتمم الجريدة الرسمية، العدد 09، لسنة 2004.

أما يتعلق بكيفية تسيير أعماله، فتسير عن طريق عقد دورات عادية وغير عادية،حسب ماتقتضيه الشروط [1].

ويختص المجلس في مجموعة من الإختصاصات، والتي قد نصت عليها المادة 8 من قانون البلدية" يعالج المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولاته، الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية"، ومن خلال هذه المادة يتبين أن المجلس له كل الصلاحيات التي تدخل في دائرة إختصاصاته، كقيامه بالتصويت لزوما على الميزانية الأولية، قبل 31 أكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها، كما أنه يقوم بالتصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة التي تطبق فيها[2]، لكن إذا كان صوت على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يقوم بإعادة إرجاعها خلال مدة 15 يوم من تاريخ إستلامها، وبهذا يصبح واجبا على رئيس المجلس في مدة لاتتجاوز 10 أيام، إعادة طرحها من جديد على أعضاء المجلس، لكن إذا صوت عليها وهي غير متوازنة أيضا، هنا يقوم الوالي بضبطها تلقائيا[3].

ومن خلال قانون البلدية 90_08 يمارس المجلس من خلال رئيسه الموضوعات التالية:

1_التهيئة والتنمية المحلية؛

2_التعمير، الهياكل الأساسية، والتجهيز؛

3_التعليم الأساسي، وماقبل المدرسي؛

4_الأجهزة الإجتماعية و الجماعية؛

5_السكن؛

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المواد 14، 15، 16، 17، من قانون البلدية 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990**، العدد 15، المتمم سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.

[2]- **المادة 14 من قانون البلدية 90-08، المرجع سابق الذكر**.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المادة 18 من قانون الولاية 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990**، العدد 15، المتمم سنة 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، لسنة 2005.

6_حفظ الصحة، النظافة، والمحيط؛

7_الإستثمارات الإقتصادية؛

كما أن مداولاته تكون علنية، إلا وأنه يمكن أن تعقد مغلقة، كإجراء إستثنائي في الحالتين التاليتين:

_فحص حالات إنضباط المنتخبين؛

_فحص مسائل مرتبطة، بالأمن والمحافظة على النظام العام [1].

وبهذا فإن الحديث عن المجلس، يدفعنا للحديث عن رئيسه، الذي يعد رئيس الجهاز التنفيذي، ويعين بشروط نصت عليها المادة 48 والمتمثلة في:

_أن يكون من القائمة الفائزة، بأغلب المقاعد داخل المجلس؛

_أن يحظى بثقة أعضاء قائمته؛

_في حالة حصول قائمتين أو أكثر على نفس عدد المقاعد، فيشترط أن يكون الرئيس أكبر المترشحين سنا، وبهذا فطريقة إنتخابه تكون عبر مرحلتين:

1)_الإقتراع العام والمباشر السري من قبل المواطنين؛

2)_الإقتراع الغير مباشر، من طرف أعضاء القائمة الفائزة [2].

يمارس رئيس البلدية وظيفة مزدوجة، باسم البلدية وأخرى باسم الدولة، وتدوم مدة رئاسته خمسة سنوات مالم يستقيل بإرادته أوعندما يكون في حالة تنافي، أو بسبب الإدانة الجزائية [3].

---

[1] -ch,ben ak zowh;**le droit des réserves fénonciéres** ,opu Alger 1990.

[2] - علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، (الجزائر: دار النهضة، عين مليلة، 2003)، ص ص. 139-140.

[3] - المادة 32، 33، 55 من قانون البلدية، **المرجع سابق الذكر**.

- **الفرع الثاني: التتنظيم الإداري الولاية:**

نظرًا لتشابه تنظيم البلدية والولاية، سيتم التطرق إلى الولاية بإيجاز، باعتبارها جماعة محلية لها سلطة الوصاية الإدارية على البلدية.

الولاية: تعتبر وحدة إدارية،وفي نفس الوقت هي شخص من أشخاص القانون،إذ تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،وبهذا فقد عرفتها قانون الولاية القديم على أنها"جماعة عمومية إقليمية،ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية"[1].

هيئاتها:

<u>المجلس الشعبي الولائي:</u> يعتبر هيئة أساسية، في تسيير شؤون الولاية، باعتبارها هيئة لامركزية[2]، وينتخب أعضاؤه لمدة خمسة سنوات، عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري، **وهذا مانصت عليه المادة 65في** الفقرة الأولى، من القانون رقم 12_01 الخاص بنظام الانتخابات[3].

ويتراوح عدد أعضائه بين 35 و55عضو، حسب عدد سكان الولاية،على أن تكون كل دائرة إنتخابية ممثلة بعضو على الأقل,[4] كمايعقد المجلس دورات عادية وغير عادية، وبقوة القانون[4] ، ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها قانون الولاية الجديد رقم 12_07 ، نجد أن أعماله تجري من خلال عقدأربع دورات عادية في السنة، ومدة كل دورة 15 يوماعلى الأكثر، وتعقد

هذه الدورات وجوبا: خلال، مارس، يونيو،سبتمبر، ديسمبر، وتكون بصفة متفرقة، ولايجوز جمعها، بحسب المادة 14 من قانون الولاية[5]، ويوجه الرئيس الإستدعاءات لأعضاء المجلس قبل 10 أيام، من تاريخ انعقاد الدورة مرفقة

[1]- الملحق رقم 01، **المنشوررقم 99-40 المؤرخ في 23 أكتوبر1999 المتعلق بسيربعض المجالس الشعبية البلدية**، ص. 139.

[2]- عمار بوضياف، **الوجيزفي القانون الإداري**، (الجزائر: 1990)، ص. 113.

[3]- موسى بودهان، **قانون الإنتخابات الجزائرية نصوص تشريعية وأحكام تنظيمية**، (البليدة: دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص. 09.

[4]- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 103.

[5]- محمد الصغير بعلي، **المرجع سابق الذكر**، ص. 108.

بجدول الأعمال[1] مع إمكانية عقد المجلس لدورات غير عادية، بطلب من رئيسه، أو ثلث أعضائه، أو بطلب من الوالي.

ويختص المجلس الشعبي الولائي في عدة مجالات، قد ذكرت في نص المادة 77 من قانون الولاية رقم 12_07 ، وتتمثل في [2]:

_الصحة العمومية، وحماية الطفولة، والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة؛

_السياحة

_الإعلام والإتصال

_التربية والتعليم العالي، والتكوين

_الشباب والرياضة والتشغيل

_السكن والتعمير، وتهيئة إقليم الولاية

_العلاج والري، والغابات

_التجارة والأسعار و النقل

_الهياكل القاعدة و الإقتصادية

_التضامن بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة، وأنها يجب ترقيتها

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المادة 14 من قانون الولاية رقم 12-07، المؤرخ في 21فيفري 2012 يتعلَّق بالولاية، العدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012، مع العلم أنَّ القانون ألغى بصفة رسمية القانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية، وكل النصوص التطبيقية الصادرة عنه.**

[2]- أبومنصف، **المرجع سابق الذكر**، ص.42.

_التراث الثقافي المادي وغير المادي، والتاريخي

_حماية البيئة

_التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية

_ترقية المؤهلات المحلية

وبهذا فإن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي،قدشملت جميع المستويات والجوانب، حتى فيما يخص حماية البيئة[1].

الوالي كهيئة تنفيذية في الولاية:

يعد الوالي شخصامعنويا، ويرأس الولاية، ويمثلها في جميع الأعمال، كما يعد أيضا ممثل الدولة على مستوى الولاية، ويلعب دور الوسيط بين مختلف المؤسسات[2].

ونظرا لحساسية منصب الوالي، فإن الدستور في مادته 78، نص على أنه يعين من قبل رئيس الجمهورية، ومن غير الممكن من أن يفوض شخص آخر لتعيينه، كما قد تنتهي مهام الوالي لسبب ما بنفس الكيفية[3] ، لكن هذا لايعني أن اي شخص يستطيع أن يصبح واليا، بل هناك مجموعة من الشروط ،التي لابد من توفرها، وقد حددتها المادة 13 من المرسوم التنفيذي، رقم 13 من المرسوم التنفيذي 90_230 [4] والتي تتمثل في:" يعين الوالي من:

- الكتاب العامين للولايات.

---

[1]- محمد الصغير بعلي، **المرجع سابق الذكر**، ص. 111.

[2]- نسرين شريفي، **القانون الإداري، النشاط الإداري**، (الجزائر: بلقيس للنشر والتوزيع)، ص. 108.

[3]- علاء الدين عشي، **والي الولاية في التنظيرالإداري الجزائري**، (الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006)، ص. 20.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المادة 13 من المرسوم التنفيذي 90-230، المؤرخ في 25 جويلية 1990**.

- رؤساء الدوائر.

غير أنه من الممكن أن يعين 5% من أعداد سلك الولاة خارج أصحاب الوظائف المنصوص عليها في الفقرة السابقة".

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي نظري التنمية المحلية

تحتل التنمية المحلية مكان بارزة عند المفكرين، وهذا لكونها تساهم في تطور المجتمعات من جهة، ولأنها تفضي لحدوث تغيير إيجابي من جهة أخرى، هذا مايجعلها تعتبر كلمة تحمل معنى النماء، أو النمو والزيادة[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

عرفت التنمية المحلية من قبل العديد من المفكرين،وعلى ضوء ذلك فقد عرفها الدكتور فاروق زكي، في كتابه تنمية المجتمع في الدول النامية، أنها "تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي والسلطات، قصد تحسين الأحوال، وتحقيق تكامل لهذه المجتمعات، ومساعدتها على المساهمة التامة في المجتمع القومي، وتقوم هاته العملية على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي في عملية التنمية من جهة، وتوفر الموارد أو مايلزم الخدمات الفنية وغيرها"[2].

كما تعرفها أيضا الأمم المتحدةعلى أنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والسلطات المركزية، لتحسين الأحوال في جميع الجوانب، في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الإندماج في حياة الجماعة، والمساهمة في تقديمها بأقصى قدر ممكن"[3].

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

[1]- جمال الدين مغوفل، **التنمية المحلية البلدية والولاية**، (الجزائر: دار الخلدونية)، ص. 150.

[2]- جمال زيدان، **إدارة التنمية في الجزائربين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، (الجزائر: دار الأمن للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 17.

[3]- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، (عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص.31.

اِنطلاقا من مفهوم التنمية المحلية، يمكن القول أن هاته العملية تتميز بمجموعة من الخصائص والتي يمكن حصرها فيما بلي:

الشمولية: باعتبار أن التنمية عملية متكاملة، لايمكن تجزئتها، لأنَّ برامجها لابد أن تغطي وتشمل كل المجالات، قصد تلبية حاجيات الأفراد[1].

نظامية: تتم عملية التنمية المحلية بطريقة منظمة دقيقة، وعلى يد جهات متخصصة، وبهذا فكل عملية تنمية تحوي ثلاثة محاور،أولها المدخلات أو ماتعرف بالموارد، والعمليات أي الإجراءات التنفذية، وأخيرا المخرجات، والمتمثلة في الأهداف أو النتائج[2].

هادفة: فهي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف، وضعتهامنذ البداية، لكن من الأحسن أن تكون الأهداف محددة، ومتوازنة مع الإمكانيات الموجودة، وإلا فستبقى مجرد أهداف شكلية، لاأساس لها في الواقع[3].

ديناميكية: مايعرف عن التنمية المحلية أنها ديناميكية أي فيها حركية،لكونها وسيلة فعالة وناجحة إذا توفرت المعايير المحفزة لها،سترسخ التطور داخل المجتمع[4].

عملية إرادية: فالتنمية المحلية تنبع من الإرادة الجماعية،لأن الإرادة هي وحدها القادرة على تخليص المجتمع من تخلفه، كما أن الشعور بالتخلف يؤدي حتما للرغبة في الخروج من دائرته من قبل المجتمع[5].

---

[1]- فؤاد بن غصبان، **المرجع نفسه**، ص. 41.

[2]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (إجتماعيًا ثقافيا سياسيا إداريا بشريا)**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص. 73.

[3]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **المرجع نفسه**، ص. 73.

[4]- ملال حميد، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص ص. 20-21.

[5]- عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية للجزائر دراسة لولايتيْ ميلة وبرج بوعريريج**، رسالة ماجستير، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص. 48.

تقليل التفاوت بين الأفراد:نظرا لذلك التفاوت الموجود بين أفراد المجتمع،خاصة في الدول النامية،تولد الشعور بغياب مبدأ العدالة الإجتماعية،وبالتالي تعمل التنمية على إزالة هاته الفوارق، بوسيلة أو بأخرى[1].

المطلب الثاني:مقومات التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية لتحقيق مجموعة من الأهداف،لكن لايمكن الوصول لها، إلا بمراعاة مجموعة من المقومات، والشروط، وتتمثل فيمابلي:

المقومات المالية:

لكي تستطيع الجماعات المحلية تأدية واجباتها، إتجاه مواطنيها، ينبغي توفر مجموعة من الموارد المالية الخاصة بها، والتي من خلالها ستتمكن هاته الهيئات من ممارسة اختصاصاتها، دون أن تلجأ للحكومة المركزية للحصول على إعانات، لكن لابد من أن يتم تسيير تلك الموارد المالية بعقلانية، من خلال وجود تخطيط مالي محكم[2].

المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم فاعل، في عملية التنمية المحلية، ومن بين المساهمين في نجاحها، خاصة لوكان له مؤهلات و قدرات، من شأنها أن تعينه على إدارة عملية إستخدام الموارد واستغلالها من جهة، وأخذه بعين الإعتبار للمشاكل، ووضع الحلول الازمة لها في الوقت المناسب، من جهة أخرى[3].

[1]- محمد بلخير، **التنمية المحلية اِنعكاساتها الإجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، قسم علم الإجتماع، 2004-2005)، ص. 40.

[2]- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة: الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010- 2011)، ص. 22.

[3]- درار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة سعيدة، تخصص سياسات عامة والتنمية، 2018)، ص. 36.

المقومات التنظيمية: تتطلب عملية التنمية المحلية، مجموعة من الإجراءات التنظيمية، كتوفر إدارة محلية، قادرة على تسيير وإدارة المرافق المحلية، وكل هذا يكون ضمن نظام موحد، إضافةإلى أنه لابد من توفر الإطار التشريعي، القادر على تفعيل التنمية، وجعلها تتحقق على أرض الواقع [1].

وبهذا فالمقومات التنظيمية يكتمل وجودها بوجود وحدات محلية، وإدارة مركزية، مع مراعاة جميع الظروف والعوامل المحلية[2].

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

مادامت التنمية المحلية،جزء من التنمية الوطنية، وتنبثق عنها فإنه من الغير ممكن، أن تتعارض المشاريع المحلية، مع التنمية الوطنية، هذا مايدعو للتطرق لأهم الأبعاد، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

البعد الإقتصادي:

تراعي التنمية المحلية خصوصية كل إقليم، أو كل هيئة محلية عن طريق البحث عن طبيعة النشاط المميز لمنطقة ما، سواءا كان زراعي أو صناعي أو تجاري، والإستثمار فيه، وهذا من شأنه جلب موارد مالية أخرى للهيئة المحلية، مايؤدي في الأخير إلى إمتصاص البطالة، وتوفير فرص عمل، وتوفير مرافق عمومية من طرقات، ومستشفيات[3].

البعد الإجتماعي:

يرتكز هذا البعد على إعتبار أنَّ الإنسان هو جوهر عملية التنمية، التي يكون هدفها تحقيق العدالة الإجتماعية، وتوفير الخدمات الإجتماعية للجميع بدون تمييز، وبهذا فالبعد الإجتماعي هو أساس التنمية

[1]- فؤاد بن غضبان، **المرجع سابق الذكر**، ص. 44.

[2]- درار محمد، **المرجع نفسه**، ص. 34.

[3]- أحمد غربي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، العدد 12، (2010)، ص. 60.

،لأن توفير الحياة الإجتماعية المتطورة، من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع، وعليه فتسخير التنمية وجعلها في خدمة المجتمع، قادرة على أن تخلق مجتمعات فعالة ومبدعة.

البعد البيئي:

تلعب البيئةدورا مهما على المستوى العالمي، وهذا ماظهر مع عقد الأمم المتحدة لمؤتمر حول البيئة، في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن بين أهم المسائل التي تطرق لها تمثلت في ضرورة وضع إجراءات واستراتيجيات لتحقيق تنمية مستدامة[1].

كما أن البعد البيئي للتنمية المحلية يركز على مراعاة الحدود البيئية، التي لايمكن تجاوزها باستنزافها، أو الإستهلاك المفرط لها، لأن هذا ماسيؤدي حتما لتدهور النظام البيئي.

[1]- شويخ بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، رسالة ماجستير في القانون العام**، (جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان 2011)، ص. 81.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة المفاهيمية والنظرية للجماعات المحلية والتنمية المحلية،تم التوصل لأن الجماعات المحلية هي وحدات إدارية،تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،مع خضوعها لرقابة السلطات المركزية.

وفي يومنا هذا باتت هذه الهيئات محورا أساسيا، يعتمد عليه، وبالخصوص البلدية، باعتبارها وحدة إدارية مسؤولة عن تحقيق التنمية على المستوى المحلي،لكن لتحقيق هاته الأخيرة،لابد من مراعاة مجموعة من الأسس والمرتكزات، والتي باعتمادها يمكن تجاوز العراقيل والصعوبات التي تعترض أيَّة بلدية عند تنفيذها لمخططاتها وبرامجها .

الفصل الثاني:

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الثاني: دورالجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

بعدما أيقنت الدولة الجزائرية، أن الجماعات المحلية، وبالدرجة الأولى البلدية، ستمكنها من تحقيق التنمية على الصعيد الوطني، إن تمكنت من الوصول لتنمية محلية، مالت لتسخير كل الإمكانيات والآليات، التي تسهل لها القيام بهذا الدور على أرض الواقع,لذلك فقد تضمن هذا الفصل مختلف البرامج، والمخططات التنموية للبلدية في الجزائر، لأنه لاوجود لتنمية بدون مشاريع، كما تم أيضا التطرق لمصادر تمويل هاته المشاريع، فمن غير المعقول تنفيذ وإنجاز المشروع إن لم تكن هناك موارد مالية كافية، ثم بعدهاتم مناقشة أغلب الصعوبات والعراقيل التي تواجهها البلدية،مع اقتراح حلول لمعالجتها.

المبحث الأول: الآليات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية محلية

بما أن فعالية الجماعات المحلية من شأنها تحقيق التنمية المحلية، فإنه يجدر الإشارة إلى المخطط البلدي للتنمية pcd، ومدى أهميته.

المطلب الأول: المخططات التنموية المعتمدة من قبل الجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الأول:المخطط البلدي للتنمية PCD

لكي تحسن البلدية وتطور من مشاريعها التنموية، تعتمد على المخطط البلدي للتنمية(pcd)،والذي يقوم بعمليات إحصائية من أجل تسجيل مختلف الإمكانات والمشاريع الإستثمارية المتخصصة،قصد تنمية البلديات، خاصة البلديات ذات المداخيل الذاتية الضعيفة، لكن دون الخروج عن المخطط الوطني للتنمية، وأيضا دون الخروج عن قانون المالية، وبهذا فهو يجسد مخطط الامركزية[1]. أما بالنسبة لدوره، فيتجلى في عمله على توفيرأغلب الحاجيات الأساسية للمواطنين، وتحريك عجلة التنمية،وقد اعتمدته الدولة من أجل خلق نوع من التوازن الجهوي، لذلك تمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية، كعملية التزويد بمياه الشروب، والتطهير، والطرق والشبكات، لفك العزلة[2] ، وبهذا يمكن حصر أهميته في:

_فك العزلة عن الأرياف؛

_توزيع متوازي للإستثمارات المحلية؛

_المساهمة في إنشاء مؤسسات الإنجاز على المستوى المحلي؛

_تحقيق العدالة في توزيع الثروات للوصول للمناطق النائية.

---

[1]- عبد الله العويجي، أمينة بوذراع، **دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد إستغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، (يومي 21 و28 نوفمبر 2018).

[2]- السعيد بريبش، بسمة عولمي، **التمويل المحلي و أثره على التنمية المحلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأوّل حول التنمية في الجزائر- واقع وآفاق-، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، (يومي 14 و15 أفريل 2008)، ص ص. 5- 6.

أما فيما يتعلق بالعمليات المعنية بتسيير المخطط البلدي للتنمية (PCD) فيظهر بأن إنجاز البرامج و المشاريع يقتضي رخص واعتمادات دفع، والتي تكون موزعة حسب مدونة نفقات التجهيز على تسع قطاعات، منها ثمان قطاعات أولى يمكن تسييرها وتنفيذها ببرامج ممركزة (PCD)، وأخرى غير ممركزة (PSD)

لذلك فالقطاع الأخير هو القطاع التاسع الذي يسمى بالمخطط البلدي للتنمية، والذي تندرج ضمنه قطاعات فرعية، وأبواب ومواد، والتي يمكن توضيحها كمايلي:

القطاع الفرعي 39 "الفلاحة والري":

والذي من خلاله تنفذ العمليات الموضحة في المواد والأبواب التي يبينها الجدول:

جدول رقم (01): طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCDفي قطاع "الفلاحة والري"

الباب	المادة	التسيير والملاحظات
التزويد بالمياه الصالحة للشرب	1-الإنجازات الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب 2-تخزين3-جلب المياه 4-شبكة التوزيع5-معالجة 6-دراسات،7-أخرى 8-بناء محطات لنافورات المياه في المناطق الريفية للسكنات المتباعدة،9-حجز وتهيئة المصادر	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

البيئة	1-إنجاز المفارغ العمومية البلدية،بالنسبة للبلديات التي لم تدعم بمركز للردم التقني	تسـيير وتنفيـذ هـذه المشـاريع يكـون بصيغة PCDفقط
شبكة الصرف الصحي	1-شبكة الصرف الصحي 2-معالجة 3- دراسات 4-أخرى 5-إصلاح الشبكات 6-تجديد	تسـيير وتنفيـذ هـذه المشـاريع يكـون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيزالدولة المحينة في ديسمبر2008.

ملاحظة:

مايمكن ملاحظته من الجدول، هو أنَّ أغلب العمليات التي وردت في هاته المواد، هي ضرورية، لأنَّ القيام بها سيسد اِحتياجات المواطنين، ويعالج مشاكلهم، لهذا فكان من الضروري أن يسند تسيير تلك العمليات للمجلس الشعبي البلدي نظرًا لأنه يدير شؤون تلك الهيئة المحلية من جهة، وأدرى بحيثيات ونقائص كل ميدان من جهة أخرى.

القطاع الفرعي 49"التخزين والتوزيع"

تنفذ فيه العمليات المبينة في المواد التالية، والتي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (02): طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي49 "التخزين والتوزيع".

الباب	المادة	التسيير والملاحظات
الأسواق الجوارية	1- دراسات 2- بناءات جديدة 3-التهيئة وملحقاتها	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر2008.

ملاحظة: إنطلاقًا من المعطيات التي وضحها الجدول، فإنه يمكن القول بأن الدولة قد قامت بوضع هذا الباب قصد القضاء على التجارة الموازية، وكذلك من أجل تنظيم نشاطات التجار ضمن أماكن مجهزة للحفاظ على صحة وسلامة المواطن.

القطاع الفرعي 59 "المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية"

وتنفذ في هذا القطاع العمليات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 59 "المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية"

الباب	**المادة**	**التسيير والملاحظات**
الطرق والمسالك 591	1-إنجازات جديدة. 2- ترميم 3- منشآت فنية 4-الإصلاحات الكبرى الازمة بسبب التقلبات الجوية 5- أخرى	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

البريد والإتصال 593 مباني بلدية 891	1- وكالات ومكاتب البريد 2-مقرات البلديات 3-ملاحق إدارية 4-أخرى	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCD فقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008

ملاحظة:

مايمكن ملاحظته هو أنه إنطلاقًا من الأبواب التي تضمنها القطاع، فبالإمكان لو تم إنجازها إنجازا فعليا، فسيساهم ذلك في تحسين الإطار الحضري للمدينة، وكذلك فك العزلة نهائيا عن المناطق البعيدة النائية.

القطاع الفرعي 69 "التربية والتكوين"

وكغيره من القطاعات الأخرى تنفذ فيه العمليات الممثلة في المواد والأبواب التالية:

جدول رقم (04): طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 69 "التربية التكوين"

باب	مادة	تسيير وملاحظات
التربية والتكوين (691)	1-إعادة البناء.2)إصلاحات كبرى.3)-إعادة تهيئة 4-تحديدتجهيزات.5)بناء أقسام.	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCDفقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008.

ملاحظة: مايمكن ملاحظته أنَّ دور البلدية في هذا القطاع جد كبير نظرًا لأنه من شأنه تحسين ظروف التمدرس، خاصة مع عمليات الصيانة، وتجديد وبناء الأقسام، هذا ماسيقضي على مشكل الإكتظاظ في المدارس نهائيا.

جدول رقم (05): طبيعة العمليات التي يمكن تسييرها بصيغة PCD في القطاع الفرعي 79"المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية"

باب	مادة	تسيير وملاحظات
(793)التهيئة الحضرية	1-الطرق.2-إنارة عمومية3-إنجاز حدائق عمومية	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCDفقط
(749)التهيئة والثقافة	1-بناء وتجهيزقاعات العلاج. 2-تهيئةوإصلاحات كبرى لقاعات العلاج	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCDفقط
(796)الشبيبة	1-بناء وتجهيز مخيمات الشباب 2-نوادي للشباب	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCDفقط
(797)الرياضة	1-ساحات لعب 2-ملاعب كبرى جوارية	تسيير وتنفيذ هذه المشاريع يكون بصيغة PCDفقط

المصدر: مدونة نفقات تجهيز الدولة المحينة في ديسمبر 2008.

ملاحظة: يلعب هذا القطاع دورا مهما في العملية التنموية بالنسبة للبلدية، فمن خلال ماتمَّ إدراجه في الأبواب من عمليات، يتضح أنها لو طبقت وأُنجزت فعليًا؛ لساهم ذلك في تحسين الإطار المعيشي للمواطن في كافة المجالات.

أما فيما يخص كيفية تحضير المخطط البلدية للتنمية؛ يمكن إعطاء نظرة عامة حولها، والتي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (06): مراحل تحضير مشروع تنموي في إطار المخطط البلدي للتنمية pcd

مراعاة للتوجيهات الحكومية يتم تحديد الأولويات من طرف البلديات وترسل للدائرة ثم الولاية.
بعد مناقشتها يتأكد الوالي من مضمون تلك المشاريع.
ثم يعبر الولاة عن احتجاجاتهم ويتم إرسالها للوزارة المالية قبل15ماي.
مناقشات حول الميزانية بين ممثلي الولاة،وموظفي وزارة المالية من01جوان إلى15جويلية.
إعداد مشروع قانون المالية من طرف وزير المالية قبل 30سبتمبر.
فحص مشروع قانون المالية لدى مجلس الحكومة ولدى مجلس الوزراء.
إيداع مشروع قانون المالية،لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني.
مناقشة وتبني قانون المالية،من قبل المجلس الشعبي الوطني في جلسة عامة.
مناقشة وتبني قانون المالية من طرف مجلس الأمة.
تصويت وصدور قانون المالية.

المصدر: بناءًا على وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، وجيزمراقبة النفقات العمومية، ديسمبر2007، ص. 260.

لكن بعد صدور قانون المالية، ومن أجل الإنطلاق في سير عمليات المخطط البلدي، فإنه يلزم القيام ب:

_تبليغ رخص البرامج الوالي؛

_تفريد المشروع من طرف الوالي؛

_إعتمادات الدفع.

الفرع الثاني:البرامج القطاعية للتنمية PSD

يعتبر هذا النوع من البرامج ذي طابع وطني، وتشمل مختلف القطاعات، كما تشرف عليها المديريات الولائية، وهناك نوعان مخططات سنوية وأخرى متوسطة المدى.

أما فيما يتعلق بتسيير هاته البرامج، فإنها تمر بمجموعة من المراحل والتي تتمثل فيما يلي:

1) مرحلة تسجيلها:

وفي هاته المرحلة يتم تسجيل هاته المشاريع والبرامج باسم الوالي بناء على ماتم اِقتراحه من قائمة المشاريع، التي جاء بها المجلس الشعبي الولائي، الذي سيصادق عليها فيما بعد.

2) مرحلة الإنجاز:

بعد عملية المصادقة، يتولى كل قطاع مسؤولية التنفيذ، من خلال اِختيار مقاول يقوم بإنجاز ذلك المشروع، طبقًا لما جاء في القانون، وتكون في هاته المرحلة المديرية الولائية هي المسؤولة عن إجراءات منح الأمر للمقاول، لتقوم المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة عملية إنجاز المشاريع، مع التنسيق مع أغلب هيئات المراقبة[1].

ومما تجدر الإشارة له أن هذا النوع من المشاريع يسعى لخلق مناصب شغل، قصد تخليص البلدية من مشكل البطالة، وكذلك تطمح للنهوض بمستوى حياة المواطن، مع خلق توازن جهوي بين البلديات.

وإلى جانب هاته البرامج التنموية، هناك برامج مرافقة ومدعمة للإصلاحات الإقتصادية، قد استفادت منها سابقًا الجماعات المحلية[2]، والتي هي مبينة في الجدول التالي:

[1]- ناجمي الهاشمي، **دور البلدية في التنمية المحلية الهياكل القاعدية لنموذج**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة: أحمد درارية، أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018)، ص. 62.

[2]- قاوس سارة، **الإطار القانوني للتنمية المحلية في الجزائر حالة المخطط المحلي للتنمية**، مذكرة ماستر في الحقوق، (جامعة: زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دولة ومؤسسات، 2020-2021)، ص ص. 129-130.

جدول رقم (07): البرامج المرافقة للبرامج التنموية، والمدعمة للإصلاحات الإقتصادية، المعتمدة سابقًا لفائدة الجماعات المحلية

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من 2001-2004
برنامج دعم النمو2005- 2009
برنامج صندوق الحبوب1998- 2009
الصناديق الخاصة
صندوق الهضاب أسس في 2004

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

بما أن البلدية هي الهيئة الأقرب للمواطن، والأكثر تجسيدًا للديمقراطية التشاركية، هذا مايجعلها محرك أساسي للتنمية، وبهذا يكمن دورها في:

- **المجال الإجتماعي والثقافي:** من خلال ماجاءت به المادة 89 من قانون البلدية، فقد تم إعطاء المجلس الشعبي البلدي الحق في إتخاذ أي إجراء يختص بالتكفل بالفئات المحرومة في جميع الميادين، كما تم إلزام هاته الهيئة بإنشاء مراكز وقاعات علاج بحسب قدراتها المادية مع إنشاء مؤسسات التعليم حسب الحاجة وهذا مانصت عليه المادة 122 من قانون البلدية، أما فيما يتعلق بالسكن، فإنَّ البلدية تدعم أي مبادرة تدخل في مجال الترقية العقارية، كماقد حددت المواد 113 و120 من القانون 10/11 صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في هذا المجال من خلال وضع تقاليد تسعى لخلق ثقافة عقارية عمومية،زيادة لهذا فإنها تنشط في الميدان الثقافي، وهذا مايظهر في صيانتها لأغلب الهياكل المكلفة بالشباب والثقافة، وتشجيعها للحركة الجمعوية في هذا المجال.[1]

- **مجال التهيئة العمرانية:** يعتبر المخطط البلدي للتهيئة العمرانية، بمثابة مخطط يسعى لتجسيد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي، ويتم تجسيد هذا الأخير من قبل السلطات المحلية عن طريق وسيلتين حددهما القانون رقم 90_29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، وتتمثل في:

  1)المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير؛

  2)مخطط شغل الاراضي[*1].

- في المجال الإقتصادي: لقد سمح المشرع الجزائري للبلدية بالإستثمار في عدة مجالات، بحسب مانص عليه قانون 99_08 الذي بين أن تدخل البلدية في ميدان الإستثمار يتجلى في التخصيص لرأس المال على شكل إستثمارات تستند لصناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى فقد سمح قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي، بإنشاء مؤسسات عامة ذات طابع إقتصادي لكن

[1]*- مخطط شغل الأراضي هو مخطط يُحدِّد المساحة العمومية والخضراء والمنشآت ذات المصلحة العامة وغيرها، وحسب قانون 29-90 الخاص بالتهيئة والتعمير فيجب على كل بلدية أو جزء منها مخطط شغل الأراضي.

بالرغم من هذا إلا أنه قد تقلص هذا النوع من المؤسسات على المستوى المحلي، خاصة منذ 1994، مايبين محدودية دور البلديات في المجال الإقتصادي[1].

- **مجال تهيئة الإقليم والتنميةالمستدامة:**

تعمل البلدية على وضع مخططها القصير والمتوسط، والطويل المدى، والذي يصادق عليه المجلس بعد مداولة، يتم فيها تنفيذه بالتنسيق مع مخطط الولاية[2].

- **المجال المالي:**

حسب المادة 180من قانون البلدية 10_11التي تنص على"أنَّ الأمين العام يتولى تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد مشروع الميزانية، يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي أمام المجلس للمصادقة عليه" لكن من جهة أخرى نصت المادة 181 على أنه "يصوت على الميزانية الأولية قبل 31أكتوبر، من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها"[3].

المطلب الثالث: التمويل المالي المحلي الخاص بالجماعات المحلية

إن الحديث عن التنمية المحلية، يدفع بالضرورة للتطرق للتمويل المحلي المعتمد من قبل الجماعات المحلية، فهو أساس التنمية لأنه بدون موارد مالية، لاوجود لمشاريع ولا لبرامج، لكن لا يمكن توفر تمويل محلي، إن لم تكن مجموعة من الشروط موجودة والتي يمكن ذكرها في النقاط الآتية[4]:

[1]- فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق الذكر**، ص.269-270.

[2]- جديدي عتيقة، **الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص. 136.

[3]- **المادتين 180-181 من قانون 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 المو افق ل 22 يونيو سنة 2011.**

[4]- حياة اسماعين، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من إقتصاديات الدول النامية**، مداخلة للمتلقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على إقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (يومئ 21-22 نوفمبر 2022).

أ)محلية الموارد: أي أن يكون ذلك المورد في نطاق الوحدة المحلية التي ستستفيد من حصيلته.

ب)ذاتية المورد: ويقصد بها استقلالية الهيئات المحلية في تقدير سعر ذلك المورد.

ج)سهولة تسيير ذلك المورد: أي سهولة تقديره فيما يتعلق بتخفيضه، أوماعدا ذلك، لكن هذا يقتضى وفرة حصيلة المورد نسبيا[1].

وبهذا تعتمد الهيئات المحلية على مجموعة من المصادر لتحصل إيراداتها، وتغطي نفقاتها[2] ،وتنقسم هاته الإيرادات إلى مايلي:

الفرع الأوَّل: الموارد والرسوم الموجهة كليا للهيئات المحلية:

إنَّ أغلب الإيرادات تحصل من الجباية المحلية، أي هي ذات طابع جبائي[3]، ولها دور كبير في ميزانية الجماعات المحلية، باعتبارها تشكل 4/3 من الإيرادات المالية المحلية، وفي هذا قد أشار قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة1992 في المادة 197 لمختلف أنواع الضرائب من جهة، ومن جهة أخرى بين أن هناك ضرائب عائداتها تذهب كليا للجماعات المحلية، بينما هناك ضرائب تأخذ منها الجزء فقط[4].

وتتمثل هاته الموارد فيمايلي:

[1]- خنفري خيضر، **مرجع سابق الذكر**، ص. 32.

[2] -H.Graba,**les ressources fiscales des collectivités locales**,ENHG,Alger,2000,pp;45et46

[3]- بسمة عولي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية المالية في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، ص. 270.

[4] -Samir bounoula,**la fiscalité en algérie necessité d'une performe en profondeur**, revue nouvelle économie N:4,septembre 2011,page 46.

1) الرسم على النشاط المهنيTAP:

وضع هذا الرسم بناء على قانون المالية لسنة 1996، وقد جاء معوضا للرسم الصناعي والتجاري ، والرسم الغير التجاري(TUGP)[1]، ويحصل هذا الرسم وفق المعدل 2%، بحسب قانون المالية 2002، ويفرض على الأفراد الممارسين لأي نشاط سواءًا كان صناعيًا أو تجاريًا أوغير تجاري.

وبهذا فقد حددت المادة 222 كيفية تحديد معدل الرسم على النشاط المهني، والذي يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (08): معدل الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات،المحلية.	المجموع
المعدل العام	%0.59	%1.30	%0.11	%2

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017، ص . 56

لكن فيما بعد عدل وإرتفع معدله ل3%، وذلك فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويخفض بنسبة 1% بالنسبة لنشاطات الإنتاج، أما ميدان الأشغال العمومية والبناء فيحدد ب2%، مع تخفيض يقدر ب 25% [2].

[1]- **قانون الضرائب المباشروالرسوم المماثلة 2017**، ص ص.56-57.

[2]- الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004)، ص. 66.

2) الرسم العقاري (TF):

يعد من بين الضرائب القديمة في النظام الضريبي المحلي[1] ، فرض هذا الرسم على تلك الملكيات المبنية، وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني.

وتتمثل الأملاك المبنية التي تخضع لهذا الرسم في[2]:

- المنشآت التجارية الموجودة في المطارات، والمحطات، وكذلك الطرقات والسكك الحديدية وغيرها؛
- أرضيات النبات بجميع أنواعه؛
- المنشآت المخصصة في تخزين المنتجات وغيرها؛
- الأراضي التي ليست مزروعة، والمستخدمة لنشاط تجاري أو صناعي؛

أما فيما يخص الملكيات الغير مبنية فيفرض الرسم العقاري على جميع الملكيات التي ليست مبنية سنويا، ماعدا المعفية من الضريبة، ويفرض على مايلي[3]:

- الأراضي الفلاحية؛
- مناجم الملح والسبخات؛
- الأراضي الموجودة في القطاعات العمرانية؛
- المناجم؛

[1]- المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، نشر في 2012، ص. 120.

[2]- **المادة (د-261) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**.

[3]- دوبابي نضيرة، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد التنمية، 2010).

- مراكز إستخراج الرمل.

3) الدفع الجزافي (vf) :

هو بمثابة ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص، سواءا كانو طبيعيين أو معنويين، وكذلك تفرض على الهيئات التي تمارس نشاط معين وتقيم في الجزائر، سابقا كانت هاته الضريبة تابعة للدولة، ثم أصبحت للجماعات المحلية، لتعود كليا لصالح صندوق التضامن، وتساهم كل بلدية ب2% من الضرائب المباشرة والغير مباشرة[1].

كما قد عرف معدل تحصيلها العديد من التعديلات لغاية سنة 2006، حيث قد كان يتم تحصيله بنسبة 1%، وتوزع كالتالي:

70% لفائدة صندوق التضامن والضمان؛

30% لفائدة البلديات.

4) رسم التطهير:

يفرض هذا الرسم على تلك الملكيات المبنية الموجودة في البلدية، والتي بها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وبهذا فهو وضع خصيصا كرسم لدفع القمامة باسم المالك أو المنتفع، وقد اصطلح عليه بهذا المصطلح وفقا لماجاء به قانون المالية 2002، ويتم تحديد هذا الرسم عن طريق قيام السلطة الوصية بالمصادقة على مداولات المجلس الشعبي بقرار من رئيسه[2].

[1]- عولمي بسمة، "تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، جامعة باجي مختار عنابة، (2004)، ص ص. 271-273.

[2]- عولمي بسمة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 271.

5) رسم الإقامة:

يعتبر كمصدر جبائي، يوجه كليا لفائدة البلديات، إذ تستفيد منه بنسبة 100%، ويفرض على كل شخص غير مقيم في البلدية[1].

ويحصل عن طريق أصحاب المحلات والفنادق، التي تقوم بإيواء السياح الذين يدفعون لقابض البلدية، ويكون توزيعه كالتالي:

_50 دج بالنسبة لفنادق 3 نجوم؛

_150 دج بالنسبة لفنادق4 نجوم؛

_250 دج بالنسبة لفنادق 5 نجوم [2].

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية:

وتتمثل هاته الضرائب في::

1) الرسم عل القيمة المضافة TVA:

من أهم أنواع الرسوم التي تفرض على الأملاك، ويتعلق بالعمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والجزافي،كما قد عرف هذا الرسم على أنه "تلك الضريبة المفروضة على النفقات وعلى المجموع الكلي لإستهلاك الفرد والسلع والخدمات"[3].

[1]- أعراب كريمة، عمر بونعيمة، **إيرادات الجماعات المحلية بلدية بجاية نموذجًا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، (جامعة: عبد الرحمان ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الجماعات المحلية، 2016)، ص. 18.

[2]- محمد كامل درويش، **ضريبة القيمة المضافة خطوة أساسية لمواكبة الإقتصاد العالمي**، (لبنان: طبعة 01)، ص. 13.

[3]- دوحي حسيبة، غرابي نوال، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية بلدية برهوم**، (جامعة: محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019-2020)، ص. 28.

وبهذا فإن الرسم على القيمة المضافة يمثل 85% بالنسبة لميزانية الدولة، أما النسبة الباقية 15% فتذهب 5% للبلديات، و10% للصندوق الجماعات المحلية، وهذا وفق ماجاء به قانون المالية لسنة 2002 .[1]

2) الرسم على الذبح:

رسم يذهب لصالح الجماعات المحلية التي توحد بها مذابح، ويعد رسما غير مباشر، كونه يفرض على المنتجات الإستهلاكية، إذ يحصل هذا الرسم على كل كيلوغرام لحم على الحيوانات المذبوحة[2].

3)الضريبة على الممتلكات:

يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين إختارو موطنهم الجبائي الجزائر، أما فيما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم المقر الجبائي الجزائر، لكن لهم أملاك فيها، فإنها تقدر بشروط الخضوع للضريبة من أول يناير من كل سنة[3].

ويتم توزيع هذا الرسم بين 60% للدولة، و20% لميزانية البلدية، و60% إلى حساب التخصيص الخاص، بعنوان الصندوق الوطني.

[1]- منصور بن عمارة، **أعمال موجهة في تبيان الجباية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2008)، ص. 10.

[2]- **المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، 2017.

[3]- **المادة 282، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق الذكر**.

الجدول رقم (09): نسبة الضرائب على الأملاك

قسط القيمة المضافة من الأملاك	النسبة 80%
يقل عن 100000000	%00
من 100000001 إلى 150000000	%0.5
من 150000001 إلى 250000000	%0.75
من 250000001 إلى 350000000	%01
من 350000001 ألى 450000000	%1.25
يفوق 450000000	%1.75

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017، ص. 72.

4) رسم قسيمة السيارات:

تفرض هذه الضريبة على أي شخص طبيعي يملك سيارة بصفة قانونية، وتكون تلك السيارات خاضعة لضريبة، إذ يتم توزيعها من خلال 80% لصالح الجماعات المحلية، و20% لميزانية الدولة.

الفرع الثالث: الموارد الخارجية للجماعات المحلية:

تعتبر هاته الموارد هي الأخرى كفيلة بالمساهمة في التمويل المحلي، في حالة ما إن كانت الموارد الداخلية غير كافية لتغطية نفقات الميزانية المحلية، وبهذا تتمثل هاته الموارد بحسب التنظيم المعمول به في الجزائر في:

1) القروض:

ويقصد بها إستدانة أشخاص القانون العام أموال من الغير مع إرجاعها بفوائد،وتلجأ لها الهيئات المحلية عندما لاتسمح تلك الإيرادات الإعتيادية (الضرائب)بتغطية مجالات الإنفاق العام، مايجعلها تستعين بالقرض كوسيلة لتغطية نفقاتها،وبهذا فهو مورد إستثنائي يتم الإعتماد عليه، لمواجهة الظروف الإستثنائية[1].

2) الإعانات الحكومية:

وهي تلك الإعانات التي تمنح لسد العجز، وتحقيق التوازن في الميزانية المحلية، كما تخضع الإدارة المحلية عند إنفاقها لرقابة مالية من السلطات المركزية، وتنقسم هاته الإعانات لنوعان:

_إعانات مخصصة: وتكون هاته الإعانات خاصة بخدمة معينة، إذ تقدم من قبل الهيئات الحكومية على شكل نسبة مئوية، من تكلفة الخدمة، مايجعلها تسمى بالإعانات المئوية، وفي غالب الأحيان تمنح لخدمات الأمن والحماية المدنية[2].

_إعانات عامة: وتقدم لفائدة الجماعات المحلية بصفة دولية سنوية أو نصف سنوية[3]، ولذلك حصرت الدولة وظيفة الإعانات في:

_دفع الجماعات المحلية للعمل في ظل الإستراتيجية الوطنية للتنمية، ولاتخرج عنها

---

[1]- محمد تازو، **دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الفترة 1982-2012، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015)، ص. 12.

[2]- محمد تازو، **المرجع نفسه**، ص. 12.

[3] -Said Benaîssa,**l'aide de l'état aux collectivités locales (Algérie -france-yougoslavie)**, preface de Mahfoud chazali,opu,Edition:N^0 79 of 769,aneé1983,p. 138.

_سد حاجيات الجماعات المحلية في مجال التجهيز.

3) الصندوق المشترك للجماعات المحلية[1*]:

سمي سابقا بصندوق تضامن العمالات، ثم حل محله الصندوق الوطني لتوفير الإحتياط في 1964، لكن بعد صدور قانون البلدية سنة 1967، وقانون الولاية لسنة 1969، أنشئ صندوق التضامن بين البلديات والولايات، ثم في 1973 سمي بمصالح الأموال المشتركة للجماعات المحلية[2] ، ليتحول في سنة 1986 لمؤسسة عمومية خاضعة لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بموجب المرسوم رقم86/266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 [3] ، ثم ألغي هذا المرسوم بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/116 المؤرخ في 24 مارس 2014، وتعلق بإنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية[4]، من بين أهم مهامه: تقديم مساهمات مالية للجماعات المحلية، التي تواجه وضعية مالية صعبة، أو كوارث أو طوارئ، أو لإنجاز مشاريع وغيرها.

4) الهبات والوصايا:

تعتبر من بين الموارد الخارجية التي يستطيع رئيس المجلس الشعبي البلدي رفضها، أو قبولها[5] ، لكن بشرط أن لاتكون مقابلها شروط، كطلب تأدية مصلحة معينة، لأن هذا من شأنه المساس باستقلالية الهيئات المحلية.كما تعتبر موارد ظرفية، ليست ثابتة لأنها تدفع من قبل أشخاص سواءًا كانو طبيعيين، أو معنويين، لكن رغم هذا إلا وأنها تبقى موارد تأثر إيجابا على الجماعات المحلية، وتساعدها.

[1]*- مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويوضع هذا الصندوق تحت وصاية وزير الداخلية حسب المادة 3 من نفس المرسوم ويحدد مقره بمدينة الجزائر، ويمكن نقله لأي مكان من التراب الوطني بإقتراح من وزير الداخلية وبموجب مرسوم تنفيذي.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 67، لسنة 1973.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 45، لسنة 1986.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، لسنة 2014.

[5]- **المادة 60 فقرة 3 من قانون البلدية، مرجع سابق الذكر.**

إلا وأن قانون البلدية 11/10في مواده 159و166و171 أتاح إمكانية قبول هاته الهبات لكن لابد من وفرة مجموعة من الشروط خاصة إن كان الواهب أجنبيا، الأمر الذي يلزم البلدية في هاته الحالة، ضرورة أن تحظى بموافقة وزير الداخلية من أجل تفادي المساس بسيادة الدولة، وإستقلال الجماعات المحلية[1].

لكن بعد التطرق للتمويل المالي للجماعات المحلية، يمكن ملاحظة أن أغلب الموارد المالية التي تعتمد عليها هاته الجماعات غير كافية، لسد أغلب حاجيات البلدية من جهة، وعاجزة عن تحقيق تنمية محلية من جهة أخرى، مايستدعي البحث عن سبب ذلك، والذي يمكن عرضه من خلال التطرق لصعوبات الجباية المحلية، المتمثلة في:

_الغش والتهرب الضريبي؛

_كثرة الإعفاءات.

_احتكار الدولة للسلطة الجبائية.

[1] -Froncois Borella, **introduction au droit administratif,Alger,direction générale de la fronction publique**, 1970, p .61.

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية، وطرائق تجاوزها

بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن التنمية المحلية لم تظهر نتائجها في الواقع، هذا مايدعو للبحث عن الأسباب التي تعيق الوصول لها.

المطلب الأول: عراقيل التنمية المحلية

لقد صعبت عملية تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، نظرًا لوجود مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي يمكن إدراجها فيما بلي:

- **العراقيل الإجتماعية:**

يعتبر إنتشار الفقر والأوبئة، وإنخفاض المستوى الصحي من بين معرقلات التنمية المحلية، إذ توجد العديد من المؤسسات الإستشفائية، لكن تفتقد للشروط الصحية، وبهذا فما الفائدة من وجود الكم دون نوع، إضافة لذلك فقد كان التأقلم مع مرحلة الإنتقال من مجتمع راكد إقتصاديا لمجتمع مكتف إقتصاديا جد صعب[1].

كما أن الكثافة السكانية تتزايد باستمرار، هذا مايجعل احتياجات الأفراد تتزايد لكن بالمقابل هناك موارد محدودة ماسيأثر سلبا على التنمية[2].

- **العراقيل الإدارية:**

إن أهم مايميز الإدارة الجزائرية في وقتنا الحاضر هو إنتشار ظاهرة التعقيد البيروقراطي في الجزائر، إذ أدت إلى بروز الروتين الإداري، والبطئ في آداء المهام، إضافة لسيادة مبدأ تفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، كما قد سيطرت المصالح الشخصية على العلاقات الرسمية في العمل، مانتج

[1]- عبد الحق معمري، **تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجزائر دراسة حالة بلدية سيري جويلد**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة: قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص ص. 21- 22.

[2]- إسماعيل فريجات، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 114-115.

عنه غياب الكفاءات، لتصبح أغلب المناصب لأشخاص ليسوا أهلا لها، وبالتالي لاوجود من الأساس لتنمية محلية، نظرا لأن الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل المسؤولية للوصول للتنمية المحلية لاتشارك ولا تترشح[1].

كما يذكر محمد شفيق أهم العراقيل الإدارية ويوجزها في :

_سوء الإدارة وعدم وجود جهاز إداري كفء؛

_سوء توزيع الإختصاصات؛

_ضعف الآداة التنفيذية،وسوء إدارتها؛

_عدم واقعية الأهداف؛

_هجرة الأدمغة[2*]

_تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها، ما أدى لإنتشار الفساد، وإرتفاع الأسعار؛

_عدم نجاعة السياسات الموضوعة، والتي تتعلق بتوزيع القوى البشرية حسب إحتياجات التنمية المحلية ؛

_عدم وجود خطة أو إستراتيجية واضحة، بل أغلب أنواع التخطيط التي توضع لاتتوائم مع متطلبات المجتمع.

[1]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، **التنمية إجتماعيًا، ثقافيًا، إقتصاديًا، سياسيًا، إداريًا**، (مصر: مؤسسة شباب القاهرة، 2009)، ص. 231.

[2]*- هجرة الأدمغة هو مصطلح يطلق على هجرة الأفراد ذوي العقول النيرة والمتخصصين في مختلف العلوم من أوطانهم إلى مختلف دول العالم التي توفر لهم ظروف عمل أفضل.

- **العراقيل الثقافية:**

بالحديث عن هاته العراقيل، ينبغي التطرق لعامل أساسي، وهو:

العامل القيمي: فما يمكن ملاحظته في الجزائر هو أن هذا العامل يساهم في التاثير سلبا على التنمية المحلية، لأن القيم تلعب دورا مهما، وما جعل هذا العامل فعالا في التنمية هو ارتباطه بالفرد، الذي يعد جوهر ومحور هاته العملية .

وفي هذا الصدد يصنف الأستاذ علي كاشف في كتابه التنمية الإجتماعية المفاهيم والقضايا، القيم المعرقلة للتنمية المحلية في[1]:

_تجاوز الوقت المحدد لإنجاز الأعمال؛

_عدم تقدير العمل اليدوي واحتقاره؛

_عدم تقدير قيمة العمل؛

_انتشار الإتكالية، وغياب الإعتماد على النفس،وكذلك انتشار الامبالاة.

تعد هاته أهم القيم التي توفرت سواءا في المواطنين أوفي المسؤولين على حد سواء.

كما أن المعتقدات الدينية كثيرا ماتستعمل كذريعة من قبل المسؤولين، إذ يحاولون أن يبينوا أن التنمية ستؤدي للتغيير والتحديث، ما من شأنه أن يمس بالمعتقدات الدينية، ومثال هذا لو أقيم مشروع منتج سياسي لتنمية

[1]- علي الكاشف، **التنمية الإجتماعية والمفاهيم والقضايا**، (مصر: الدار الجامعية، ط.1، 2007)، ص.25

منطقة ما فإن أعضاء الأحزاب الإسلامية المتواجدة في المجالس المنتخبة، سترفض هذا بذريعة الإختلاط، هذا ماسيعيق عملية التنمية المحلية[1].

- **العراقيل الاقتصادية:**

يعتبر العائق المالي أول هاته المعيقات، لأنه يؤثر كثيرا على عملية التنمية المحلية، وبهذا فإن أغلب الهيئات المحلية خاصة البلديات تعاني من ندرة في البرامج والمشاريع، بسبب ميزانيتها التي تحقق عجزا ماليا، ولاسيما أن العديد من الدراسة قد أثبتت افتقار البلديات للموارد الجبائية المتأتية من الإدراة الجبائية، وكل هذا بسبب الغش والتهرب الضريبي[2].

ويعني التهرب الضريبي محاولة المكلف بالضريبة التخلص منها، عن طريق عدم الإلتزام القانوني بآدائها[3].

كما تعد ظاهرة غسيل الأموال أيضا من بين الظواهر التي تؤثر سلبا على التنمية المحلية، من خلال ماينتج عنها من انخفاض للدخل الوطني، وكذلك إنخفاض معدل الإدخار، بالمقابل إرتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة العمل وتعطيل مناخ الإستثمار، ما من شأنه أن يزيد من تخلف المجتمع المحلي وتقهقره[4]

المطلب الثاني: آليات إصلاح الجماعات المحلية

إن عملية إصلاح الجماعات المحلية جد صعبة ومعقدة، لأنها تقتضي المرور بعدة مستويات ومعالجتها، هذا ماسيؤدي لتحقيق الغاية الأساسية وهي التنمية المحلية، وتتمثل هاته المستويات التي ينبغي المرور بها في:

---

[1]- حميدة محجوبي، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر بلدية حاسي بن عبد الله نموذجًا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2018- 2019)، ص. 34.

[2]- لخضر مرغاد، **واقع المالية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، (جامعة: الجزائر، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، 2001)، ص ص. 165-169.

[3]- نصيرة يحياوي، **دراسة حول التهرب الضريبي**، مذكرة ماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 1997)، ص. 25.

[4]- عبد الله بركات ، "ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على المستوى العالمي"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 04، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، (2009)، ص ص. 2021-2022.

- **المستوى القانوني:**

إذ لابد من وجود قوانين تساهم في دعم الجماعات المحلية، وبالخصوص البلديات، كمنح صلاحيات واسعة للمجالس الشعبية المنتخبة من جهة، والحد من تدخل الحكومة من جهة أخرى، مع إعادة النظر في قوانين الهيئات الأخرى المساعدة لتحقيق التنمية المحلية كالقانون المصرفي وغيره من القوانين، مع ضرورة مراعاة نقطة مهمة، أثناء إعادة النظر في تلك القوانين، وهي أن وضع القوانين يكون بعد وضع التصور التنموي المحلي، وليس العكس، لأن هذا من شأنه أن يراعي خصوصية أي هيئة محلية، ولأن وضع القوانين ثم وضع التصور التنموي المناسب، سيساهم في تدهور تلك الهيئة وركودها[1].

- **على المستوى الإجتماعي:**

ويشمل هذا المستوى العناصر التالية:

_نشر الوعي المحلي، وتمكين المواطنين من الإمشاركة وإيصال مشاكلهم للهيئة المحلية التي ينتمون لها؛

_تفعيل العمل البلدي على مستوى أصغر، وتعميم مفهوم لجان الأحياء؛

_توفير جميع المرافق الضرورية في الأرياف،لتشجيع المواطنين على العيش فيها، ما من شأنه أن يجسد التنمية الفلاحية والحيوانية من جهة، ويقضي على مشكل النزوح الريفي من جهة أخرى؛

_العمل على تطوير العمل الريفي من خلال توفير مراكز التكوين المهني، وغيرها من المؤسسات التي تساهم في ذلك[2].

[1]- جمال الدين مغوفل، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 29-30.

[2]- عمار بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 35.

- **على مستوى الموارد البشرية:**

ينبغي تفعيل دور الموارد البشرية، وبالدرجة الأولى المنتخبين المحليين من خلال منحهم صلاحيات أكبر، قصد أن يتمكنوا من تسيير تلك الهيئات، وبهذا فإن الإهتمام بالعنصر البشري له أهمية كبيرة في إصلاحها، لذلك يعد محور تسيير الموارد البشرية محور لابد من التكفل به، من خلال التوفير الكمي والنوعي للموظفين المحليين[1]، وكل هذا يكون عن طريق شرطين أساسين لابد من توفرهما وهما:

_تحفيز الموظفين في القطاع العمومي ،أوفي أغلب الإدارات،بمنح وعلاوات من شأنها تحفيزهم؛

_توظيف أصحاب الشهادات الجامعية،الذين تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة لشغل مناصب معينة.

- **على المستوى المالي:**

إن الحديث عن هذا المستوى يدفع بالضرورة للإشارة إلى إصلاح الجباية المحلية كأول خطوة عن طريق المراحل التالية[2]:

الجدول رقم (10): مراحل إصلاح الجباية المحلية

4. إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية	3. تثمين مداخيل الأملاك	2. التحكم الأحسن في إنشاء الضريبة وتحصيلها	1. تجديد الجباية

[1]- عبد الكريم مسعودي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 152.

[2]- موسى رحماني، وسيلة السبتي، **مداخلة بعنوان واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية في إطار الملتقى الدولي تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقصادية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (دون سنة).

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: "موسى رحماني، وسيلة السبتي، مداخلة بعنوان: واقع الجماعات المحلية في ظل الإصالحات المالية و أفاق التنمية المحلية المقدمة في إطار الملتقى الدولي، "تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دون سنة" و " دوبابي نضيرة، الحكم الراشد المحلي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 120"و " خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010- 2011، ص. 164".

ثم بعد إصلاح الخطوة الأولى، يتم الإنتقال إلى الخطوة الثانية والتي تتعلق بمسح ديون الجماعات المحلية، لأن الدولة إذا ماقامت بمسح ديون البلديات الفقيرة، فإنها ستخفف من الناحية المالية عنهم[1].

كما أن دعم الموارد المالية باللجوء إلى الإقتراض[2]، تعد ثالث خطوة في عملية الإصلاح المالي، وآخر خطوة عقلنة اختيار الميزانية والتخلص من قيودها، والتي تمر بأربع مراحل أساسية، والتي تتمثل في:

الجدول رقم (11): مراحل عملية الإصلاح المالي

4. تعزيز الرقابة على المال العام	3. ترشيد النفقات الإقليمي	2. عقلنة اختيارات الميزانية	1. التخلص من قيود الميزانية

المصدر: من إعداد الطالبة، بالإعتماد على: عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (جامعة: أبي بكر، تلمسان، 2013)، ص. 175.

- **<u>على المستوى الإقتصادي:</u>**

يعتبر المستوى الإقتصادي كغيره من الجوانب التي عرفت عدة صعوبات، عرقلت عملية التنمية المحلية، وبهذا يمكن إصلاحها عن طريق التقيد بمجموعة من الخطوات، والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

[1]- عبد الكريم مسعودي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 137-138.

[2]

1)_تسوية مسألة العقار:

إن القيام بإصلاح العقار في الجزائر، سيسمح بتطوير أغلب الهيئات المحلية، وكذلك يتيح جمع الخدمات للمستثمر، بهدف ترقية الإستثمار من جهة، ومن جهة أخرى يتكفل بفائض العقار العمومي، إذ يقوم بتنميته واستصلاحه[1].

2)_مكافحة الإقتصاد غير الرسمي:

لايمكن تحقيق تنمية في ظل وجود اقتصاد موازي، كونه يسبب الفساد ويعرقل الإستثمار، وخطر على أغلب المؤسسات التي تعمل قانونيا، لهذا فإنه لابد من إصلاحه عن طريق احترام ومراعاة أغلب معايير الشفافية، وكذلك الإلتزام بالنصوص القانونية[2].

3)_تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

ويكون هذا من خلال الإهتمام بالقطاعات التالية، وإصلاحها عن طريق القيام بما يلي:

_**قطاع المحروقات والمناجم**: تكون عملية إصلاحه بتوقيع شراكات، مع القيام بالتسجيل في الجانب التشريعي والمؤسساتي.

_**القطاع الفلاحي**: إذ يتوجب إصلاحه من خلال استحداث مناصب شغل في هذا القطاع، وتطوير أغلب وسائل مكافحةآفات الزراعة كالجراد وغيرها، إضافة إلى ترقية الصادرات الفلاحية، وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.

[1]- رتيبة زرقاوي، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية بالجزائر وأثره في التنمية واقع وآفاق (1990-2015)**، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة: جيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص. 11.

[2]- ياسمينة زنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص. 192.

_**رفع التحدي في مجال الموارد المالية**: إن الجانب المالي له أهمية كبيرة في عملية التنمية، لذلك فلابد من توزيع أغلب الموارد يعدل، مع ترشيدها، واستغلالها بعقلانية.

كما لابد من بتدعيم الإستثمار المحلي، كونه سيساهم في تطور الهيئة المحلية، من خلال الموارد المالية التي سيأتي بها.

- **<u>على المستوى الإداري والهيكلي:</u>**

ويكون من خلال معالجة كافة أوجه البيروقراطية والروتين وكذلك القيام ب:

_توفير قاعدة بيانات تمكن من توفير أغلب المعلومات التي تسهل عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالرقابة؛

_التنسيق والربط بين كافة الأجهزة الإدارية[1]؛

_الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد المتوفرة؛

_محاولة تجديد الإدارة وتغيير الثقافة السائدة فيها.

وعليه فإن زيادة الفعالية الإدارية، والقيام بمحاربة الفاسدين، أي القضاء على ظاهرة الفساد، وتحديث القوانين واختيار الموظفين الأكفاء مع تكوينهم وتدريبهم باستمرارية، خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة[2].

[1]- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية دورها في تحقيق التنمية المحلية، دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في العلوم الإقتصادية، (جامعة: أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، فرع إقتصاديات المالية والبنوك، 2010)، ص. 61.

[2]- نور الدين يوسفي، **المرجع نفسه** ، ص. 25.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ماتم التطرق له في هذا الفصل، في المبحثين، تخلص الدراسة بأنَّ الجماعات المحلية تساهم من الناحية النظرية، أي من خلال الصلاحيات المناطة لها في مجال تحقيق التنمية، لكن الواقع يبين الغياب التام للتنمية المحلية في أغلب البلديات، وهذا بسبب مجموعة من العراقيل، التي جعلت إمكانية تحقيق التنمية المحلية أمرا مستحيلا في الجزائر، مما يدفع بالضرورة لتجاوز تلك العراقيل عن طريق اِعتماد مجموعة من الآليات ،التي تشمل كافة الميادين،قصد معالجتها،وتغيير واقع الجماعات المحلية،بصفة عامة،والبلديات بصفة خاصة،من الأسوء إلى الأحسن،وبالتالي النهوض بمستوى المجتمع المحلي.

الفصل الثالث:

التنمية المحلية بلدية مَراد

من 2021 إلى مارس 2024

الفصل الثالث: التنمية المحلية بلدية مراد من 2021 إلى مارس 2024

تمهيد:

للتعمق أكثر في موضوع الدور التنموي للجماعات المحلية، ومن أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع، تم إعتماد بلدية مراد كنموذج لمعرفة مدى مساهمتها في مجال التنمية المحلية.

لذلك تم تقسيم الفصل لمبحثين،المبحث الأول الذي تطرق للتعريف بالبلدية من خلال تحديد موقعها، وكثافتها السكانية، ومساحتها، وأبرز إمكانياتها ليتم فيما بعد التطرق في الفصل الثاني ،لأغلب مشاريعها التنموية،سواءا تعلق الأمر بالمخطاطات البلدية التنموية أو المخططات التي دعمها،صندوق التضامن والضمان الإجتماعي،خلال الفترة الممتدة من 2021إلى مارس 2024.

المبحث الأول: التعريف ببلدية مراد

من أجل معرفة الدور التنموي لبلدية مراد،وهل صحيح لها دور في هذا الجانب ،ينبغي أولا التطرق لتعريف هاته البلدية،وذكر أهم خصائصها ومؤهلاتها،وهذا ماسيتم التطرق له في هذا المبحث:

المطلب الأول: بطاقة تقنية حول بلدية مراد

- **الموقع الجغرافي:** تقع بلدية مراد جنوب غرب سهل متيجة، يحدها شمالا **بلدية** حجوط،ومن الشرق بلدية بورقيقة،ويحدها غربا بلدية مناصر،ومن الجنوب بلدية حمام ريغة،ولاية عين الدفلة،،وتبعد عن الجزائر العاصمة ب90كلم[1]

وينحدر أصل سكان بلدية مراد من أربعة قبائل،تدعى بني مناد.

- **المساحة**: تقدر مساحتها ب1691هكتار.
- **السكان** :يبلغ عدد سكانها حوالي 25876نسمة
- **طبيعة البلدية**: تعد بلدية مراد،بلدية فلاحية إذ يمثل فيها الريف النصف الأكبر من مساحتها،ماجعل معظم سكانها يمارسون خدمة الأرض،ويقطنون لسبعة دواوير كبرى،والتي يؤلف معظمها ريف البلدية.
- **التجمعات المكونة لها**: تحتوي بلدية مراد حوالي ستة تجمعات والتي يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

[1]- مقابلة مباشرة مع الأمينة العامة لبلدية مراد السيدة "كريمة باجي"، بتاريخ 18 أفريل 2024، على الساعة 13:00.

الجدول رقم(12): التجمعات السكانية وتعداد السكان ببلدية مراد

	الأحياء	عدد السكان
مراد	مراد المركزي	7834
	حي بسناس	555
	حي أحمد بوعابط	404
الدومية	حي بوداري قويدر	355
	حي زينات عيسات	333
	حي الحاج الطاهر قدور	111
	حوش بن قرنان	77
	حي قاسمية أحمد	13
	حي عنان الطاهر	19
	حي بوداري علي	111
		448
فجانة	حي البعة بويحي	158
	حي لخضاري عبد القادر	167
	حي فجانة	1713
بويغسان	حي المجاهد عبد الاوي محمد.	158

	دوار كرمان. حوش بوغراسة.	90 00
بوجبرون	بوجبرون.	3926
سيدي غياث	سيدي غياث.	1718

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من السيدة الأمينة العامة للبلدية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية مراد

يتكون الهيكل التنظيمي لبلدية مراد من خمسة مصالح،والتي يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم(13):الهيكل التنظيمي لبلدية مراد

مصلحة التنظيم والإدارة العامة
مصلحة المالية والمستخدمين
مصلحة التجهيز والأشغال العامة
مصلحة التعمير والتهيئة العمرانية
مصلحة الشؤون الإجتماعية،والثقافية

المصدر:مقابلة مع السيدة الأمينة العامة

كما قد تم تدعيم هاته المصالح،بستة عشر مكتب،والتي يمكن الإطلاع غليها،بعد تسليط الضوء على اختصاصات كل مصلحة:

1) مصلحة التنظيم والإدارة:وتختص بمجموعة من المهام،والتي من بينها،مايلي:

-ضمان سيرورة الحالة المدنية,والتنظيم العام

-التكفل بأرشيف البلدية،والمحافظة عليه

-التكفل بقضايا المنازعات،والخدمة الوطنية

كما تتكون هاته المصلحة من أربعة مكاتب،والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم (14):مكاتب مصلحة التنظيم والإدارة

مكتب الأرشيف والتوثيق
مكتب التنظيم العام والمنازعات والإحصاء
مكتب الإنتخابات والخدمة الوطنية
مكتب الحالة المدنية

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة البناء والتعمير

2)-مصلحة المالية: تختص بمجموعة من المهام,والتي تتمثل في:

-تسيير وممارسة السلطة السلمية على مستخدمي المصلحة،والسهر على تطبيق قرارات رئيس المجلس

-تتولى استلام البريد الوارد إلى المصلحة،وضمان البرد عليه في الآجال المحددة.

-اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة،بالوفاء بديون البلدية

-تختص بالتنسيق مع الأمين العام،بتنفيذ الميزانية

وتتكون هاته المصلحة من أربعة مكاتب،والتي يمكن توضيحها،من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (15):مكاتب مصلحة المالية

مكتب تحضيروتنفيذ الميزانية
مكتب المتابعة،والتسيير المالي لممتلكات البلدية
مكتب تسيير ومتابعة المسار المهني للموظفين
مكتب الرصيد وصرف االجور

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الأرشيف

3)-مصلحة التجهيزوالأشغال العامة: تختص بالقيام بمجموعة من المهام:

تأهيل وصيانة الفضاءات ومساحات اللعب

-إعداد مخطط سنوي لصيانة بلوعات الصرف

-تتكلف بمراقبة ومتابعة حركة العتاد والتجهيزات بين مصالح البلدية

كما أنها تحتوي على أربعة مكاتب،والتي يمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (16) :مكاتب مصلحة التجهيزوالأشغال العامة

مكتب تسيير ومتابعة البريد
مكتب إستغلال وتطوير أنظمة الإعلام الآلي والبرمجة
مكتب الصفقات العمومية
مكتب التسيير الحضري والشبكات المختلفة

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من الأرشيف

4)- <u>مصلحة التعميروالتهيئة العمرانية</u>: تختص بمجموعة من الإختصاصات،والتي تتمثل في:

_التطبيق الصارم للتنظيم المعمول به

-احترام مخططات التعمير،ومتابعة البرامج التنموية

-إعداد مقترحات التعمير والبناء

وتحتوي هاته المصلحةعلى مكتبان ،بمكن عرضهما من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(17):مكاتب مصلحة البناء والتعمير

مكتب التهيئة والتعميروالرخص العقارية
مكتب التسيير العمراني والأشغال الحديثة

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات متحصل عليها من السيدة الأمينة العامة بالبلدية

<u>5)-مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية وحماية البيئة</u>: تختص كغيرها من المصالح بمجموعة من المهام والتي تتمثل في:

-التنسيق بين مكاتب المصلحة ومراقبتهاوتسيير مستخدمي المصلحة

-السهرعلى التطبيق والتنظيم وكذا توصيات وقرارات المجلس

-الإشراف على تحديد قوائم الفئات المحرومة،والمعوزة،وضمان صرف المنح،والمعونات المخصصة لهم

كما تحتوي هاته المصلحة على أربعة مكاتب،والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم(18):مكاتب مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية وحماية البيئة

مكتب النشاط والشؤون الإجتماعية
مكتب التموين والوسائل العامة وتسيير المخزن
المكتب البلدي للنظافة وحماية البيئة
مكتب الجمعيات والشؤون الثقافيةونشاطات الشباب

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات متحصل عليها من السيدة الأمينة العامة بالبلدية

المطلب الثالث: مؤهلات وإمكانيات بلدية مراد

مماهو معروف أن لكل بلدية مؤهلات وإمكانات،تعينها عل أن تصبح نموذجا ناجحا يحتذى به،إن عرفت كيف تستغلها،وهذا كله يمكن أن يعبر عنه بمصطلح مراعاة الخصوصية*.

أ) الإمكانات الفلاحية البلدية:

تعتبر بلدية مراد ذات خصوصية فلاحية،نظرا لامتلاكها حوالي 7774هكتار،كمساحة زراعية إجمالية،منها حوالي 7009مساحة أراضي صالحة للزراعة،والأخرى مساحة مسقية.

لذلك لها إنتاج سنوي،في العديد من المنتجات الرئيسية،والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول رقم(19):المنتجات الفلاحية الرئيسية ببلدية مراد

المنتجات الرئيسية	المجموع
الحبوب	60765
زراعة البقول	183146

*- مراعاة الخصوصية: بمعنى وضع مشاريع تتلائم مع طبيعة تلك الهيئة المحلية، فإنْ كانت ذو طبيعة فلاحية أو تجارية أو صناعية فلابد من وضع مشاريع على ذلك الأساس.

الحمضيات	5370
الزيتون	1267
أنواع اخرى لفواكه الأشجار	149368

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات متحصل عليها من مصلحة البناء والتعمير.

-انطلاقا من المعطيات الموضحة أعلاه يمكن القول بأن بلدية مراد بلدية فلاحية بامتياز،

وهذا ماتثبته الإحصائيات الواردة في الجدول،فلو تم تفقد أغلب التجمعات السكانية فسيتم ملاحظة وجود ميزة فلاحيةتخص تجمع،دون غيره،وعلى سبيل المثال بوجبرون تتوفر على "الزيتون،التين الشوكي"ومراد"المشمس،وسيدي غياث"العنب"،اي أن كل تجمع بالبلدية ينشط في جانب فلاحي معين،لكن هاته الإمكانيات غير مستغلة من قبل البلدية،وهذامايظهر في المشاريع التي لم تولي للجانب الفلاحي أي اعتبار،مايستدعي على البلدية ضرورة الإستثمار في هذا الجانب،لأنه الوحيد الذي سيعينها مستقبلا على تمويل مشاريعها التنموية.

ب) الإمكانات التجارية:

تتوفر البلدية على بعض الإمكانات التجارية،والتي من شأنها أن تستعين بها،كوسيلة لتمويل ميزانيتها من جهة،ولسد حاجيات مواطنيها من جهة أخرى،أحسن من أن تجعل مواطنيها ينتقلون للبلديات أخرى ليتزودوا بمختلف ما يحتاجونه من لوازم[1]، وبهذا يمكن عرض ماتحويه البلدية من محلات تجارية،من خلال الرسوم البيانية الموضحة:

[1]- مقابلة مباشرة مع عمال مصلحة البناء والتعمير، بتاريخ 01 ماي 2024، على الساعة 10:30.

الجدول رقم(20): الإمكانات التجارية ببلدية مراد

التجارة	العدد
بقالة مواد غذائية عامة	104
مخبزة أو مخبزة وحلويات	06
محل ألبسة وأحذية	15
قصابة	14
مكتبة	15
محل عقاقير	20
سوق خضر وفواكه	22
سوق المواشي	1

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات متحصل عليها من مصلحة البناء والتعمير

من خلال الرسم الموضح أعلاه يظهر بأن الإمكانيات التجارية،الموجودة بالبلدية محدودة،ولا يمكن لها أن تساعد على سد احتياجات أغلب المواطنين،فهي غير كافية،نظرا لعدم وجود بعض الأسواق،كسوق الجملة للخضر والفواكه،وكذلك السوق الأسبوعية الذي لو استغلته البلدية لاستفادت من إيراداته،ولاستعملتها في دعم ميزانيتها،الأمر الذي جعل المواطنين يتوجهون لأسواق أخرى ببلديات غير بلديتهم،وخير دليل على هذا هو اعتمادهم على السوق الأسبوعي واليومي ببلدية حجوط من جهة ،ومن جهة أخرى فإن العديدمن التجار مالو لفتح طاولات لبيع السلع في الشوارع،بدل إستئجار محلات من البلدية،ماأدى لتشويه المنظر العام للبلدية،الأمر الذي أصبح ينتشر بكثرة في مختلف التجمعات السكانية ،نظرا لعدم وجود عقوبات في حق هؤلاء،مايبين أن بلدية مراد لم تستطيع إستغلال الإمكانيات التجارية ،بشكل يمكنها من تدعيم ميزانيتها.

ج) إمكانات البلدية في مجال التربية والتعليم:

يعتبر التعليم جوهر أساسي ،للنهوض بأي مجتمع،لذلك تعد بلدية مراد من بين البلديات،التي تبذل قصارى جهدها لتسخير كل الوسائل لخدمة التعليم،والنهوض به،وهذا مايظهر من خلال إمكاناتها في مجال التربية والتعليم،إذ تحتوي على 10 مدارس إبتدائية،و 3 متوسطات،وثانوية واحدة،إضافة لامتلاكها 7مطاعم مدرسية،يستفيد منها التلاميذ المسجلون في النصف الداخلي،مع وجود وحدة معالجة صحية مدرسية،،كما تم أيضا تخصيص 12حافلة نقل مدرسي ،التي يستفيد منها حوالي 450 تلميذ.

_يمكن القول أن المدارس متوفرة وبعدد كافي حسب مايروه بالبلدية،لكن لايخفى أن عدد التلاميذ في تزايد،الأمر الذي يستدعي وضع مدارس أخرى قصد التخلص من مشكل الإكتظاظ،

د)الإمكانات الديموغرافية:

يقدر عدد سكان البلدية حوالي مايقارب 25876نسمة،وبالتالي يمكن استغلال المورد البشري في الدفع بعجلة التنمية،وذلك من خلال دعمه على إجراء مشاريع تخدم هؤلاء الأفراد من جهة بتحقيقها لمتطلباتهم،وكذلك توفير وظائف قادرة على القضاء على مشكل البطالة في البلدية،وفيمايلي يمكن عرض إجمالي عدد السكان بالبلدية:

جدول رقم(21):تقدير عدد السكان الإجمالي في البلدية

أنواع التجمعات التي قدر بها عدد السكان	عدد السكان
تقدير عدد سكان التجمع السكني الحضري الرئيسي	9591
تقدير عدد سكان التجمع السكني الحضري الثانوي	11565
تقدير عدد سكان المناطق المبعثرة	4720
تقدير عدد السكان	25876

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة البناء والتعمير

من خلال الجدول السابق يمكن القول أنه يوجد أكبر عدد للسكان،في التجمع السكني الحضري الثانوي،مقارنة بالتجمعات الأخرى،هذا مايبين بأن الوصول للتنمية المحلية ،سبكون أمرا صعبا ومعقدا،بسبب عدد السكان،الذي يستدعي ضرورة تلبية جميع متطلباتهم،وهذا مايلزم البلدية بالقيام بالمشاريع التنموية،التي ينبغي أن تكون متوازنة في جميع التجمعات،و من جهة أخرى فان ارتفاع عدد السكان لايكون دائما أمرا معرقلا للتنمية ،بل بالعكس يمكن استغلال هاته الطاقة الديموغرافية أحسن استغلال،عن طريق وضع آليات تمكنها في المساهمة في عملية التنمية،ولذلك فلابد من تظافر الجهود من قبل الجميع لبلوغ الهدف،هذا مايعكس علاقة التأثير والتاثر المتبادلة من الطرفين.

المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي لبلدية مراد خلال الفترة الممتدة من 2021إلى مارس2024

تقاس فاعلية أي بلدية ،بماتحققه من إنجازات لتنهض بمستوى مجتمعها،لذلك سيتطرق هذا المبحث،للمشاريع التنموية التي كانت في الفترة الممتدة من 2021إلى مارس2024.

المطلب الأول: وضعية المشاريع والمخططات التنموية في بلدية مراد (2021إلى مارس 2024)

الفرع الأول: المشاريع التنموية في إطار المخطط البلدي خلال الفترة الممتدة من 2021إلى2024

_في إطار المخطط البلدي لسنة 2021

الجدول رقم (22):الوضعية المالية المشاريع والمخططات البلدية لسنة 2021

عنوان العملية	المبلغ	تاريخ انطلاق الأشغال	الآجال المحددة للإنجاز	تاريخ الإنجاز
امتصاص النقاط السوداء للقضاء على نقاط صرف المياه المستعملة في الهواء الطلق	744000000	16/08/2020	90يوما	تم غلق المشروع في 2022/10/31
أشغال تهيئة غرف الملابس	78700000	17/06/2021	3أشهر	30/10/2022

للملعب البلدي				
التهيئة والتعييد مع المرافقة النوعية للسكنات الريفي بفجانة	1047300000	17/06/2021	3أشهر	31/03/2022
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية مدخل دوار كرمان	945300000	17/10/2021	5أشهر	31/03/2022

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من المصلحة التقنية لبلدية مراد

الجدول الموضح أعلاه يبين لنا المشاريع التنموية المسجلة،ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2021،حيث تضمن أربعة مشاريع،والتي نلاحظ أنها تختلف في طبيعتها،إذ نجد أن هناك مشروع في مجال النظافة،ومشروعان يختصان بتعبيد الطرقات،بالإضافة إلى مشروع آخر متعلق بترميم غرف الملابس،كما قد إنطلقت أشغال هاته المشاريع سنة2020،لكن ماتم ملاحظته هوان اغلبها قد تجاوزت الآجال الزمنية المحددة لإنجازها،وهذا مايظهر،فمثلا لو تحدثنا عن مشروع تهيئة وتعبيد طريق دوار كرمان نجد أنه الوحيد الذي تم إنجازه في آجاله،اما بالنسبة للمشروع الثاني المتعلق بترميم غرف الملابس ،فمن بين الأسباب التي أدت لعرقلة إنجازه في الوقت المحدد،هومواجهته لمشكل مع المقاول،الذي تم إعذاره لثلاث مرات،ليتم فسخ الإتفاقية معه،أما مشروع تهيئة طريق حي فجانة،فقد واجه مشكلا ماليا لذلك تم طلب قرض مالي،لتسديد وضعية الأشغال،وكما هو معروف ان هذا الأمر يتطلب دراسة للملف،على مستوى الخزينة مابين البلدية،ليتم فيما بعد تسديده وغلق المشروع.

لكن مايعاب على هاته المشاريع،هو تركيزها على الجانب المتعلق فقط بالطرقات والنظافة ،وأهملت الجوانب الأخرى.

_في إطار المخطط البلدي لسنة 2022

الجدول رقم (23):الوضعية المالية المشاريع والمخططات البلدية لسنة 2022

عنوان العملية	المبلغ	تاريخ إنطلاق الأشغال	الآجال المحددة للإنجاز	تاريخ الإنجاز
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية مدخل حي المجاهد المتوفي زينات عيسى سي شرفي سابقا	706700000	140يوم	17/10/2021	31/03/2022
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية في المسجد القديم مراد	1200000000	شهرين	26/06/2022	31/10/2022
تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب حي سي شرفي سابقا	201800000	45يوم	23/03/2022	31/10/2022
أشغال تجديد شبكة الإنارة العمومية على	358000000	45يوم	30/05/2022	17/07/2022

مستوى المراكز الريفية لبلدية مراد				
اقتناء حافلة النقل المدرسي(دوار حميدات)	798000000	30يوم	29/05/2022	31/12/2022
تهيئة حضرية وتعبيد مع المراقبة النوعية شارع سيدمو عمر (حي بن عمار)	628000000	04أشهر	26/06/2022	تم إيقاف المشروع
إتمام تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية طرق حي نجاري فاطمة	357100000	30يوم	29/05/2022	30/11/2022

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من المصلحة التقنية لبلدية مراد

يظهر الجدول ان أغلب المشاريع،التي سجلت في مخطط البلدية لسنة 2022،والتي كان عددها أكثر من 7مشاريع،أغلبها وجهت لتهيئة،وتعبيد الطرقات،وهذا مايتبين من خلال المشروع الأول والثاني،والسادس،والسابع،كما شكلت المشاريع الأخرى الإنارة وتوسيع شبكة المياه.

كما يمكن ملاحظة أن أغلب المشاريع تجاوزت الآجال المحددة للإنجاز،منها ماهو مبرر،والجزء الآخر،لم تتضح أسبابه،فعلى سبيل المثال،مشروع اقتناء حافلة،قد إستغرق وقت لأنه وجدعطب تقني في الحافلة،لذلك تم فسخ العقد مع المؤسسة،لتتفق البلدية مع مؤسسة أخرى وتقتني الحافلة،كما نجد أيضا مشروع توسيع شبكة المياه،واجه مشكلة تمويل مالي لذلك تم إيقافه،لغاية طلب قرض وتسديده.

_في إطار المخطط البلدي لسنة 2023.

الجدول رقم (24):الوضعية المالية المشاريع والمخططات البلدية لسنة 2023

عنوان العملية	المبلغ	الآجـــال المحـــددة للإنجاز	تـــــاريخ انطـــــلاق الأشغال	تاريخ الإنجاز
ترميم غرف الملابس بملعب بوجبرون	250000000	04أشهر	11/01/2023	30/06/2023
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية طرق دوار سيدي غياث	765000000	03أشهر	19/02/2023	31/12/2023
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية لطرق حي دوار فخار -الجهة الغربية -بلدية مراد-	594767900	44يوم	10/08/2023	10/08/2023
التهيئة والتعييد مع المراقبة النوعية حي مسعودي فجانة بلدية مراد	1207773000	03أشهر	15/08/2023	10/12/2023
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية	188300000	شهر	19/02/2023	31/12/2023

طرق دوار فخار				
تهيئة وتعبيد مع المراقبة النوعية للطريق الرابط بين حاج الطاهر مجدوب وشارع أعراب أمبارك بلدية مراد	973500000	05أشهر	10/08/2023	31/12/2023
إنجاز شبكة التطهير أحب سيدمو عمر -مراد-	393200000	20يوم	10/08/2023	30/09/2023

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة الصفقات العمومية

إضافة إلى هذه المشاريع لاتزال هناك مجموعة من المشاريع التي تشمل عدة جوانب،كالصيانة والتعييد والإنارة،لكن مايمكن ملاحظته هو أن أغلب المشاريع تمحورت حول تعبيد الطرقات،ماعدا مشروعين،مايبين لنا ،أن سبب ميل البلدية كل مرة في مخططاتها إلى مشاريع من هذا النوع،هو لحل مشاكلها ،في هذا الشأن،وكما هو معروف ان أغلب المشاريع المنفذة تم وضعها بعد الإطلاع على انشغالات المواطنين.

_ في إطار المخطط البلدي لسنة2024.

الجدول رقم (25):الوضعية المالية المشاريع والمخططات البلدية لسنة 2024

عنوان العملية	المبلغ	الآجال المحددة للإنجاز	تاريخ انطلاق الأشغال	تاريخ الإنجاز
صيانة وتجديد شبكة الإنارة على مستوى مركز البلدية	286300000	25يوم	10/08/2023	31/01/2024
إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب دوار حميدات مراد	140000000	شهرين	05/11/2023	31/03/2024
صيانة وتجديد شبكة الإنارة العمومية على مستوى المراكز الريفي لبلدية مراد	1014800000	شهرين	27/09/2023	31/03/2024
إنجاز مجمع التطهير يشارع عيدون أحم مراد	15600000	شهرين	/	31/03/2024

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة الصفقات العمومية

يبين الجدول بعض المشاريع التي اعتمدتها البلدية،في المخطط البلدي لسنة 2024،حيث لا تختلف كثيرا عن المشاريع السابقة،التي وردت في المخطط البلدي لسنة 2021،ومخطط سنة 2022،ومخطط2023،فلايزال هدف البلديةيسعى لتحسين الطرقات فبعد أن هيئتها،سعت هنا لإنارتها،إضافة إلى أن البلدية لاتزال في مخططها تسعى لتوسيع شبكة المياه،من أجل أن يتزود أغلب سكان البلدية بالمياه الصالحة للشرب،لكن مايعيق هاته المشاريع هو تجاوزها للآجال الزمنية الموضوعة.

من أهم النتائج المتوصل إليها،من خلال المشاريع التنموية المسجلة في المخطط البلدي،لبلدية مراد خلال الفترة الممتدة من 2024/2021:

_حيث بلغ عدد المشاريع المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية،أكثر من 22مشروع،والتي كانت بمبلغ مالي مرتفع.

_أغلب هاته المشاريع،تصب في مجال تعبيد الطرقات وإنارتها،والبعض الآخر تعلقت بتوسيع شبكة المياه وترميم بعض الأحياء.

_تعاني معظم المشاريع من مشكل تجاوزها للآجال الزمنية،لإنجاز الأشغال،هذا ماأهدرالوقت و الموارد المالية.

المطلب الثاني: المشاريع التنموية لصندوق التضامن والضمان الإجتماعي في بلدية مراد من 2021إلى مارس 2024

يعتبر صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،من بين أهم المؤسسات العمومية التي وضعت من أجل إعانة الهيئات المحلية على دعم مشاريعها الإستثمارية،وبهذا سيتم التطرق في هذا الفرع لأغلب المشاريع،التي قام بها صندوق التضامن والضمان،بتمويلها خلال الفترة 2021إلى مارس 2024.

_في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بين سنتي 2020و2021

الجدول رقم(26): المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال 2021/2020

عنوان العملية	المستفيد	رقم وتاريخ القرار	الآجال المحددة للإنجاز	نسب الإنجاز	الغلاف المالي
الوصـــول إلـــى متصفح هاي	مراد	18/06/2021	65يوم	100%	900000000
تعبيدمدخل حي ســـــلايمية(حي سلام عمر)	مراد	2021	65يون	100%	900000000
الترميم وصيانة المدرســـــــــة الإبتدائية شريد أحمد	مراد	15/11/2020	65يوم	100%	320000000

المصدر: مدونة برامج التجهيز والإستثمار الممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال (CGCL)2023/2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه،الذي يبين لنا المشاريع الممولة،من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،خلال 2021/2020،حيث تم إنكاز ثلاثة مشاريع،الأول كان في مجال التكنولوجيا،والذي يعتبر أول مشروع مس هذا الجانب،فلم يظهر في المخططات البلدية مثل هذا النوع من المشاريع،مايبين لنا تغير اهتمامات البلدية،لكن فيما يتعلق بالمشروعين الآخرين،فقد خصصا للتعبيد والترميم .

وتم الإنتهاء من هاته المشاريع وإنجازهما،مع اختلافهما في نسبة الإنجاز المادي والمالي لكل مشروع.

_في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال 2022

الجدول رقم(27): المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال 2022

عنوان العملية	المستفيد	الآجال المحددة للإنجاز	رقم وتاريخ القرار	نسبة الإنجاز	الغلاف المالي
ترميم وصيانة مدرسة نيار إبراهيم	مراد	30يوم	18/08/2022	100%	150000000
ترميم وصيانة مدرسة أويحي محمد	مراد	30يوم	18/08/2022	100%	1600000000
ترميم وصيانة المدرسة الإبتدائية عيسو مبارك	مراد	30يوم	18/08/2022	100%	1500000000

المصدر:من إعداد الطالبةبناءا على وثائق مقدمة من مكتب الصفقات العمومية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تم تسجيل،ثلاثة مشاريع في إطار الدعم المقدم من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليةخلال 2022،تمحورت حول ترميم وصيانة المدارس،والتي تم إنجازها بنسبة إنجاز مادي100%،وبأغلفة مالية تقريبا متساوية.

_في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال2023

الجدول رقم(28): المشاريع الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية خلال2023

عنوان العملية	نسبة الإنجاز	المستفيد	الغلاف المالي(دج)
إنجاز الأعمدة الصاعدة للغاز(حي الشهيد بوشريط أحمد)	لم يتم الإنتهاء من إنجاز المشروع لازال قائمة	**مراد**	273700000
تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب دوار فخار	100%	مراد	14114280
إنجاز جدار إحاطة مقبرة بوجبرون	100%	مراد	234745350
أشغال تهيئة شارع بوثلجة محمد وشارع 18 فيفري	100%	مراد	462988400
تسيير وصيانة وحراسة مدرسة زواد أحمد	100%	مراد	200000000
تسيير وصيانة	100%	مراد	200000000

مدرسة نيار إبراهيم			
أشغال طرق شارع حمودي محمد وبودهري عبد القادر بلدية مراد	100%	مراد	727478000
تسييير وصيانة ودراسة مدرسة عيسو مبارك	100%	مراد	90000000
أشغال التعبيد مع المراقبة النوعية حي بوغراسة بلدية مراد	100%	مراد	485956000
تسييير وصيانة وحراسة مدرسة محمد أويحي	100%	مراد	150000000

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة الصفقات العمومية

يبين هذا الجدول المشاريع المسجلة خلال2023،في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،حيق نلاحظ أنه تم تسجيل 10مشاريع،صبت في مجالات متنوعة،كالتزويد بالغاز والمياه وترميم المدارس والمقابر،مايجعلنا نلاحظ أنه كان تنوع في المشاريع خلال هاته الفترة،لكن فيما يتعلق بالإنجاز فنجد أن أغلبها أنجزت بنسبة 100%،وتم الإنتهاء منها،ماعدا المشروع الأول والذي لازال قائمة.

ومنه فأهم النتائج المتوصل إليها:

_في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،تم إنجاز حوالي 16مشروع،وبمبالغ مالية مرتفعة.

_كما أن المشاريع التي دعمها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،لم تكن مركزة على مجال واجد بل شملت عدة مجالات.

_هناك بطء في إنجاز المشاريع نظرا لعدة أسباب.

من خلال المشاريع التي تم عرضها في المخططات البلدية للتنمية،والممتدة من 2021إلى 2024،والتي قدرت بأكثر من 22مشروع،وكذلك المشاريع المدعمة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،والتي قدرت ب16مشروع،يظهر أن بلدية مراد تعتمد وبنسبة كبيرة،على مشاريع المخططات البلدية لكون أن مصدر تمويلها هو الدولة،التي تتحكم في طبيعة المشاريع،ومبلغ الإعتمادات المالية،المقدمة للهيئات المحلية حسبأولويات السياسة الوطنية.

وباعتماد البلدية على المخطط البلدي وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،في مشاربعها،فإن هذا ينقص من استقلاليتها،لأنه تصبح هنا البلدية لاتستطيع أن تستعمل الأموال المقدمة لها من قبل الدولة،في شاريع غير المشاريع التي قدمت من أجلها،مايقيد حريتها في اختيار النشاريع.

كما يمكن القول أن أغلب هاته المشاريع غير كافية،لنقول أن بلدية مراد تحقق تنمية محلية،لكونها ركزت على تجمعات سكانية واهملت أخرى،كما أنها صبت بكثرة دو في مجال تعبيد الطرقات وإارتها،وترميم بعض الأحياء،لذلك أغلب المشاريع تعتبر أساسيات وواجب من مسؤولية البلدية تحقيقه،لأي مواطن بما أنه ينتمي لها،لكن التنمية أبعد من هذا ،بل تعني الحرية ،والإلمام بجميع المجالات،وخلق مصادر تمويل جديدة،لكي تكون هناك بعض الإستقلالية.

المطلب الثالث: صعوبات التنميةالمحلية في بلديةمراد

تواجه التنمية المحلية في بلدية مراد، مجموعة من العراقيل والصعوبات،التي شكلت حاجزا يمنع الوصول للتنمية،سواءا تعلق الأمر بإمكانات البلدية،أو مشاريعها،التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

_عدم مراعاةخصوصية الهيئة المحلية:

تعد بلدية مراد بلدية فلاحية بامتياز، لكن بالرغم من هذا إلا وأنه لم يتم مراعات، تلك الخصوصية، وخير دليل على هذا أن أغلب المشاريع ليست لها أي علاقة بالجانب الفلاحي، وبالتالي كيف يمكن لها أن تستفيد من خصوصياتها، إن كانت تهملها.

_الحواجز القانونية :

إن أغلب القوانين التي وضعت سابقا، تجعل من عمال أي هيئة محلية يسعون لتطبيق القانون، وتنفيذ أغلب المشاريع بحسب ما نص عليه، تفاديا لأي عقوبة، هذا ما يجعل رؤساء البلديات يقومون بقولبة المشاريع بحسب تلك المواد القانونية، وليس بحسب ما يخدم مواطني الهيئة المحلية، ما يجعلها غالبا لا تتماشى وتتوائم مع متطلبات وانشغالات المواطنين.

_عدم الوعي بمفهوم التنمية المحلية:

لاتزال التنمية إلى يومنا هذا مجرد مصطلح، تم فهمه على أنه تحقيق لمتطلبات الأفراد الأساسية فقط، عن طريق وضع مشاريع تتمحور حول تعبيد الطرقات، وإنارتها، أو تطهير المياه، وهذا ماهو معمول به في بلدية مراد، لكن في حقيقة الأمر ليست هاته هي التنمية الحقيقية، بل هذا واجب على كل هيئة محلية القيام به، لأن التنمية المحلية قائمة على وضع مشاريع في جميع الجوانب، لخلق مصادر تمويل جديدة تستفيد منها الهيئة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى للنهوض بمستوى المجتمع المحلي.

_نقص الموارد المالية:

يمكن القول أن أغلب المصادر المالية لبلدية مراد، مصدرها الدولة، وبهذا فمن غير الممكن أن تكفي هاته الموارد لوحدها لتمويل أغلب المشاريع ولتحقيق التنمية المحلية الفعلية والنهوض بالبلدية، فحتى لووجدت جهود و إرادة ،إلا أن العملية تتطلب تمويلا آخر

لذلك فإن بلدية مراد تواجه صعوبة في تمويل مشاريعها،والدليل على ذلك أنه غالبا ماتم إيقاف المشاريع،والتوجه للإقتراض.

_نقص المرافق العمومية:

بالرغم من امتلاك بلدية مراد العديد من الإمكانات،خاصة المرافق،إلا أن بعض الفئات همشت،ولم تخصص لها المرافق التي هي في حاجة لها،كفئة ذوي الإحتياجات الخاصة ،والذي يقدر عددهم ب455،من إعاقات مختلفة،فصحيح أنه تم إخصائهم لكن دون جدوى،إذ تنعدم المراكز الخاصة بهاته الفئة،وهذا مايستدعي ضرورة النظر إليه،لأن العديد من العائلات تعاني ،ماديا ومعنويا،فمن الناحية المادية يظطرون التوجه المراكز خاصة ،قصد تمكين أولادهم من التعلم وعدم تحسيسهم بالنقص،أما معنويا فهم متخوفون على مصير أولادهم ،كيف سيكون في ظل انعدام المرافق التي تحوي أبنائهم،والجدول الآتي يوضح أكثر عددهم :

الجدول رقم(29):العدد الإجمالي لذوي الإحتياجات الخاصة ببلدية مراد

العدد	نوع الإعاقة
48	سمعية
3	بصرية
169	ذهنية
146	حركية
16	متعددة الإعاقات

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من مصلحة الصفقات العمومية

_غياب الوعي المجتمعي:

يعتبر المواطن مصدر وهدف تصبو له أغلب السياسات العامة،وذلك من خلال سعيها لتحقيق المصلحة العامة،مايجعلها تميل للتنفيذ ذلك وإرجاعه واقعا فعليا باعتمادها على الجماعات المحلية،وفي مقدمتها البلدية،باعتبارها الأقرب للمواطن،لكن ماتم ملاحظته أن المواطن لايساهم في هاته البلدية على الإطلاق،بل يطالب فقط باحتياجاته ومتطلباته التي يعتبرها حقوق،لكنه نسي واجباته التي ينبغي عليه تأديتها على أكمل وجه،وبهذا لايمكن النهوض بمستوى الهيئة ،لان المواطن لايشارك ولايقترح ولايبادر،بل يطرح انشغالاته فقط،وغالبا ماتكون طريقة نقل الإنشغالات خاطئة،وبهذا فلم تتحقق تنمية فعلية،كون أن هاته االخير تتطلب جنود من جميع االطراف ،وجميع البني .

_التعقيد البيروقراطي:

غالبا مايتم اقتراح مشاريع من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي،لكن بمجرد أن يتم طرحها على الهيئات التي ينبغي عليها الموافقة،تصطدم بمجموعة من العرقلات ،قانونية ،إدارية،مالية،هذا مايبين أنه حتى وإن بذلت الجنود وكانت هناك إرادة لتحقيق التنمية،إلا وان التعقيدات البيروقراطية تثبطها.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على البلدية محل الدراسة"بلدية مراد"،وعلى دورها في رسم وتنفيذ السياسات التنموية،باعتبارها تؤثر في تلك الهيئة المحلية،سواءا ذلك من خلال اقتراحها للمشاريع،أومن خلالإنجازها وتنفيذها في إطار المخطط البلدي للتنمية،أو تلك المشاريع التي تدخل في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

لكن من خلال معالجة وتحليل أغلب الإحصائيات،اتضح أن بلدية مراد،لاتستثمر في في الجانب الفلاحي،بالرغم من أن خصوصيتها تقتضي ذلك،كما يظهر أيضا أن المخطط البلدي للتنمية هو الأكثر اعتمادا في بلدية مراد،لتمويل المشاريع ،مقارنة بالمشاريع التي تدخل في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،كنا أن أغلب المشاريع التي أنجزت والتي يتم اقتراحها،تكون في مجال الطرقات،والنظافة،والصحة،وكل هذا من أجل حل مشاكل المواطنين.

كما تم تناول الصعوبات التي تعيق عملية التنمية المحلية،في بلدية مراد،والتي تتطلب مضاعفة الجهود لتجاوزها،لكن بالرغم من هذا إلا وان هناك حركية موجودة في البلدية،وإرادة وجهود فعلية تبذل ،من قبل طاقمها الإداري ،وهذا غير متوفر في أغلب بلديات ولاية تيبازة،الأمر الذي جعل الدراسة تركز على هاته الهيئة دون غيرها .

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

تعتبر التنمية الوطنية من بين الرهانات،التي لم تستطع الدولة تحديها ،وذلك لأنها إلى اليوم لا تزال هدفا لم يحقق،نظرا لعجز معظم الهيئات المحلية عن تحقيق تنمية محلية،هذا ماجعل الدولة تدرك حقيقة الدور الفعلي لهاته الهيئات،خاصة مع تزايد حاجات المواطنين ومطالبهم،لذلك مالت لزيادة صلاحيات البلدية،ومجال تدخلها،وبهذافلا يمكن لبلدية صغيرة تنعدم فيها أبسط الإمكانات ان تحقق تنمية محلية.

ومن خلال أخذ بلدية مراد كنموذج،لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الفترة الممتدة من 2021إلى مارس2024،حيث تم دراسة مختلف المشاريع التنموية التي أنجزتها البلدية،سواءا الممولة من المخطط البلدي للتنمية،أو تلك المدعمة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،وبهذا يمكن القول أن بلدية مراد حاولت من خلال هذه البرامج،حل مختلف مشاكل مواطنيها،عن طريق عملها على توفير حاجياتهم،وهذا مايبين لنا أنه كل ماكان رئيس المجلس الشعبي البلدي شخصا طموحا وذو إرادة،كلما استطاع تحريك تلك الهيئة المحلية،لكن بالرغم من ذلك إلا أن عملية التنمية في بلدية مراد لازات في بدايتها،نظرا لأن الإرادة لوحدها غير كافية،بل لابد من وجود مصادر دخل أخرى لتمويل المشاريع،إضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود من قبل الجميع،سواءا كانو مواطنين أو موظفين،لأنه كما سبق القول أن التنمية عملية متكاملة،وليست من مسؤولية الموظفين فقط،بل حتى المواطن ينبغي عليه أن يشارك ،بمختلف الطرق السلمية،التي تجعله يوصل انشغالاته ،وحنى مختلف اقتراحاته،أو الحلول التي يراها مناسبة،للسلطات لتتخذ الإجراءات الازمة،هذا مايجعل الوصول للهدف الكلي ،الذي هو التنمية الوطنية أمرا يسيرا.

في هذا الإطارتم اختبار فرضيات الدراسة،وتم التوصل إلى:

الفرضية الأولى:" كلما استفادت البلدية من ضرائب ورسوم أكثر ،كلما استطاعت تمويل عدة مشاريع"،من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الفرضية خاطئة،لأن الضرائب والرسوم غير كافية لوحدها حتى ولو كانت أكثر،لتمويل المشاريع ،بل لابد من البحث عن مصادر دخل جديدة،من شأنها تحقيق ذلك،وهذا بالطبع حسب ذكاء وحنكة كل هيئة.

الفرضية الثانية:"كلما كانت الرؤية واضحة،والأهداف محددة مسبقا لدى الجماعات المحلية؛ كلما ساهم ذلك في تحقيق تنمية محلية فعلية"،من خلال هذه الدراسة تبين لنا صحة الفرضية،لأن نجاح أية تنمية محلية

مرهون،بتحديد الأهداف مسبقا،وكذلك الرؤية،فهي تمكن من التسهيل،واختصار العديد من المراحل التي من شانها أن تضيع الوقت.

الفرضية الثالثة: تعتبر المشاريع والبرامج الإجتماعية،والإقتصادية من بين أكثر المشاريع التي تبرز ويتم الإعتماد عليها في بلدية مراد.من خلال الدراسة تبين لنا ،أن هذه الفرضية خاطئة،لأن بلدية مراد لاتعتمد على المشاريع الإقتصادية،وهذا ماأثبتته أغلب المشاريع التنموية،والتي كانت ألعبها متركزة على النظافةوتعبيد الطرقات،وغيرها إلا أن المجال الإقتصادي لم يظهر في تلك المشاريع.

الفرضية الرابعة:استثمرت بلدية مراد في مجال خصوصيتها،كلما استطاعت تجاوزالصعوبات والعراقيل التي تواجهها،من خلال الدراسة تبين لنا صحة الفرضية،لان أي بلدية تستثمر في خصوصيتها،تساطيع أن تنجح،وبهذا لواستثمرت بلدية مراد في المجال الفلاحي ،وتخلصت من اغلب المشاكل التي تواجهها،في هذا المجال،ستستطيع النجاح وتجاوز الصعوبات التي تواجهها.

نتائج الدراسة:

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

_إن الهدف من عملية التنمية المحلية هو تحقيق المصلحة العامة لمواطني تلك الهيئة المحلية بالدرجة الأولى ،والنهوض بمستواها،على جميع الأصعدة.

_لابدمن وضع آليات جديدة تخدم البلدية وتزيد من صلاحياتها في الشأن التنموي،وهذا عن طريق جعل القوانين تخدم المشاريع التنموية الموضوعة على مستوى أية هيئة محلية،ولاتعرقلها.

_إن بلدية مراد،لها دور في مجال تنفيذ السياسة التنموية في المنطقة،وهذا مايظهر من خلال عملها على اقتراح مشاريع في إطار مخططات البلدية للتنمية،من أجل تلبية مطالب واحتياجات المواطنين.

_رغم امتلاك بلدية مراد للمؤهلات الفلاحية،إلا أنها لم تستغلها وتستثمر فيها،هذا ما انعكس سلبا على التنمية المحلية..

_تواجه بلدية مراد مجموعة من الصعوبات التي عرقلت مسار التنمية المحلية.

من خلال هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،تم تقديم التوصيات التالية:

_ضرورة توفير قوانين جديدة،تمكن البلدية من تحصيل إيرادات،وهذا عن طريق إصلاح التشريع الجبائي،نظرا ان الضريبة آداة كفيلة بتمويل ميزانية البلدية.

_ضرورة استغلال خصوصية البلدية،ووضع مشاريع تتماشى معها لان هذا فقط من شأنه إنجاح عملية التنمية المحلية.

_تعزيز المشاركة الشعبية في البلدية،نظرا لأن التنمية المحلية تقتضي تظافر جميع الجهود،وأيضا تتطلب المشاركة من قبل الجميع،وليس فقط هي مسؤولية عمال البلدية،وهذا مايكون عن طريق نشر الوعي.

قائمة المصادروالمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

باللغة العربية

أولا:المصادر

❖ **الوثائق الرسمية:**

الدساتير:

1_**دستورالجزائرلسنة 1996، المؤرخ في 08 ديسمبر1996**،الجريدة الرسمية،العدد 76،الصادر في 1996.

القوانين:

1- القانون رقم90- 09،**المؤرخ في07أفريل 1990، المتعلق بالولاية**،الجريدة الرسمية،العدد 50.

2- القانون رقم 90-08،**المؤرخ في07 أفريل 1990**،**المتعلق بالبلدية**، الجريدة الرسمية،

العدد 50.

3- **القانون رقم 12-07،المؤرخ في 21فيفري 2012، المتعلقةبالولاية**، الجريدة الرسمية، العدد12.

4- **القانون رقم11- 10،المؤرخ في 22يونيو2011، المتعلق بالبلدية**،الجريدة الرسمية، العدد37.

5- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2012**.

6- **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2017**.

الأوامر الرئاسية:

1- **الأمررقم69- 38،المؤرخ في 22ماي 1969، يتعلق بالولاية**،الجريدة الرسمية،العدد44.

2- **الأمررقم 97-07،المؤرخ في 06مارس1997**،**القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات**،العدد12.

المراسيم الرئاسية و التنفيذية:

1- **المرسوم 56- 601،المؤرخ في 28جوان 1956**،**المتضمن الإصلاح الإداري بالجزائر**.

2- المرسوم التنفيذي رقم 09- 230،المؤرخ في 25جويلية1990،يحدد أحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب، الجريدة الرسمية ،

❖ المقابلات:

1- مقابلة مع باجي كريمة "الأمينةالعامة لبلدية مراد"،بتاريخ 13فيفري 2024على الساعة 10.00

2- مقابلة مع عمال مصلحة الصفقات العمومية،بتاريخ 29أفريل 2024على الساعة10.00

3- مقابلة مع عمال مصلحة المالية، العمومية،بتاريخ 29أفريل 2024على الساعة10.00

4- مقابلة مع عمال مصلحة البناء والتعمير، بتاريخ 20فريل 2024على الساعة10.00

ثانيا: المراجع

❖ **الكتب;**

1- الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

2- أنس قاسم جعفر، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978.

3- أعثامنة جياد، **الإصلاحات الإدارية والتعددية السياسية**، جامعة الجزائر، 1995.

4- جمال الدين مغوفل، **التنمية المحلية البلدية والولاية**، الجزائر: دار الخلدونية.

5- جمال زيدان، **إدارة التنمية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر: دار الأمن للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

6- حسن عبدالحميد، أحمدرشوان،**التنمية (اجتماعيا،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا)**، مصر:

مؤسسة شباب القاهرة، 2009.

7- خميس السيد إسماعيل، **الإدارة العامة والتنظيم الإداري بالجمهورية الجزائرية دراسة نظرية تطبيقية**، الطبعة 01، دون دار النشر: 1975.

8- صفوان المبيضين، حسن الطراونة، توفيق الهادي، **المركزية والامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، عمان: دار اليازوري العلمية النسر والتوزيع، الملك حسن.

9- علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، الجزائر: دار النهضة، عين مليلة، 2003.

10- علاء الدين عشي، **والي الولاية في التنظيرالإداري الجزائري**، (الجزائر:عين مليلة،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2006).

11- علي الكاشف، **التنمية الإجتماعية والمفاهيم والقضايا**، مصر: الدار الجامعية،ط 01، 2007.

12- علي محمد الصلابي، **كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي**، ج1، أكتوبر، 2020.

13- عمار بوضياف، **الوجيزفي القانون الإداري**، الجزائر: 1990.

14- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيات، **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 04، 2007.

15- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط01، عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

16- محمد الصغير بعلي، **الإدارة المحلية بالجزائر**، عنابة، دار العلوم، 2004.

17- محمد الصغير بعلي،**قانون الإدارة المحلية الجزايرية**، عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع، 2013.

18- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

19- محمد كامل درويش،**ضريبةالقيمة المضافة خطوة أساسية لمواكبة الإقتصاد العالمي**، طبعة 01.، لبنان.

20- منصور بن عمارة، **أعمال موجهة في تبيان الجباية**، (الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،طبعة2،2008).

21- موسى بودهان، **قانون الإنتخابات الجزائرية نصوص تشريعية وأحكام تنظيمية**، البليدة: دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع،2006.

22- ميسوم سبيح،**المؤسسات الإدارية في المغرب العربي**، ترجمة محمد أمين سعد، عمان:المنظمة الإدارية للعلوم الإدارية، 1985.

23- هاني علي الطهراوي، **القانون الإداري، ماهية القانون الإداري،التنظيم الإداري، النشاط الإداري**،الطبعة 05، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014.

❖ **المقالات العلمية:**

1_ أحمد غربي،"أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"،**مجلة البحوث والدراسات العلمية**،ع12،(2010).

2_ إسماعيل فريجات،"النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،ع12،(2016).

3_ بسمة عولي،"تشخيص نظام الإدارة المحلية،"تشخيص نظام الإدارة المحلية المالية في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع04، (2004).

4_ لخضر مرغاد،"الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع07، (2005).

5- مسعود شيهوب،"مدى تكييف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الجديدة"، **مجلة مجلس الأمة**،ع03، (2002).

6- عبد الله بركات،"ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الإقتصادية والإجتماعية على المستوى العالمي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع04، (2009).

7- صادق زوين،"الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة بلدية وادي العثمانية"، **مجلةالإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع01، (2020).

❖ **المذكرات والرسائل الأكاديمية:**

1- أعراب كريمة، عمر بونعيمة، **إيرادات الجماعات المحلية بلدية بجاية نموذجًا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة: عبد الرحمان ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الجماعات المحلية، 2016.

2- إسماعيل فريجات، **مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة: الوادي، الجزائر، 2012.

3- جديد عتيقة، **الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

4- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة: الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010- 2011).

5- درار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة: أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2011.

6- دوحي حسيبة، غربي نوال، **دورالجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية لبلدية برهوم**، جامعة: محمد بوضياف، مسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2019- 2020.

7- دوبابي نضيرة، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إقتصاد التنمية، 2010.

8 - زرقاوي رتيبة، **إصلاح وتطوير منظومة الجماعات المحلية في الجزائر و أثره في التنمية و اقع و آفاق 1990-2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة: جيلالي بونعامة، خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

9- - شويخ بن عثمان، **دورالجماعات المحلية في التنمية المحلية**، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

10- عبد السلام عبد اللاوي، **دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية للجزائر دراسة لولاتيْ ميلة وبرج بوعريريج**، رسالة ماجستير، جامعة: ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011.

11- عبد الكريم مسعودي، **تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة: أبي بكر، تلمسان، 2013.

12- عبد الحق معمري، **تنمية الإدارة المحلية ومعوقاتها في الجزائر دراسة حالة بلدية سيدي خويلد ولاية ورقلة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة: قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

13- قاوس سارة، **الإطار القانوني للتنمية المحلية في الجزائر حالة المخطط المحلي للتنمية**، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة: زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دولة ومؤسسات، 2020- 2021.

14- كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية.

15- لخضر مرغاد، **و اقع المالية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، جامعة: الجزائر، كلية الإقتصاد، علوم التسيير، 2001.

16- محمد بلخير، **التنمية المحلية اِنعكاساتها الإجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة ماجستير، جامعة: الجزائر، قسم علم الإجتماع، 2004- 2005.

17- محمد تازو، **دراسة قياسية حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية في الفترة 1982- 2012 دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي، جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

18- ملال حميد، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016.

19- منصور بلرنب، **الإصلاح الإداري والبيروقراطية في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة: الجزائر، 1982.

20- ناجمي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية الهياكل القاعدية لنموذج، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة: أحمد دراية، أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017- 2018.

21- نصيرة يحياوي، **دراسة حول التهرب الضريبي**، مذكرة ماجستير، جامعة: الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 1997.

22- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية دورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة تقييمة للفترة 2000- 2008 مع دراسة حالة البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة: أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع علم الإقتصاديات والبنوك، 2010.

23- وفاء فالو، شرفي يمينة، **دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائرية**، مذكرة ماستر، جامعة: 08 ماي1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013.

24- ياسمين زنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة: الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

❖ الملتقيات العلمية:

1- السعيد بريبش، بسمة عولمي، التمويل المحلي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، (يومي 14 و 15 أفريل 2008).

2- حياة إسماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحليةنماذج من إقتصاديات الدول النامية، مداخلة للملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على إقتصاديات المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (يومي 21- 22 نوفمبر 2022).

3- عبد الله العويجي، أمينة بوذراع، دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الأوَّل حول البدائل التنموية في الإقتصاديات العربية وترشيد إستغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، (يومي 21- 28 نوفمبر 2018).

❖ المحاضرات:

1- الزهرة تيغرة، **مطبوعة مجموعة من المحاضرات في منهجية العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2020).

2- عمار بوضياف، **الأسس العامة للتنظيم الإداري**، محاضرات لطلبة الدراسات العُليا 2009- 2010، في: https://short-link.me/EdVI .

❖ **المو اقع الإلكترونية:**

1- سميحة ناصر خليف، مراحل الحكم العثماني للجزائر، في: https://short-link.me/Gckl .

2- الموسوعة السياسية، **الإقتراب المؤسسي Institutional Approach - Institutional analysis**، في:https://political-encyclopedia.org/dictionary/ .

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Abir lakhdar, les collectivites locales en Algérie(Apw_Apc), office des publications universitaires.

2- ch,ben ak zowh;le droit des réserves fénonciéres ,opu Alger 1990.

3- - Froncois Borella, introduction au droit administratif,Alger,direction générale de la fronction publique, 1970.

4- H.Graba,les ressources fiscales des collectivités locales,ENHG,Alger,2000,pp;45et46.

5- J.P gilly, dévelloppement local et coopération décentralisée, Université toulouse1.

6- Said Benaîssa,l'aide de l'état aux collectivités locales (Algérie –france–yougoslavie), preface de Mahfoud chazali,opu,Edition:N0 79 of 769,aneé1983.

7- Samir bounoula,la fiscalité en algérie necessité d'une performe en profondeur, revue nouvelle économie N:4,septembre 2011.

قائمة الملاحق

الملاحق:

المقابلات:

➢ **دليل المقابلة 01:**

مقابلة مع السيدة "باجي كريمة"،الأمينة العامة لبلدية مراد

مكان المقابة:مكتب الأمينة العامة ،بتاريخ 18 أفريل 2024 على الساعة 13.00

الأسئلة:

- السؤال الأول:فيما تتجسد التنمية المحلية بالنسبة لك؟
- السؤال الثاني:فيما تتمثل العوائق والصعوبات التي تواجهها البلدية؟
- السؤال الثالث:بما أن البلدية ذات خصوصية فلاحية،فلماذا لايتم إستغلال هاته الخصوصية والإستثمار فيها؟
- السؤال الرابع:هل يمكن القول ان بلدية مراد ،قد حققت تنمية محلية؟
- السؤال الخامس:ماهي المؤشرات التي تثبت أن بلدية مراد تمكنت من تحقيق اتنمية؟
- السؤال السادس :ماهو عدد سكان بلدية مراد؟
- السؤال السابع :ماهو عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي؟وماهي مختلف انتماءاتهم الحزبية؟

➢ **دليل المقابلةرقم 02:**

مقابلة مع" عمال مصلحة الصفقات العمومية "

مكان المقابة:مكتب الصفقات العموميبة بتاريخ 20 أفريل2024 على الساعة 10.30

الأسئلة

- السؤال الأول:فيما تتجسد التنمية المحلية؟
- السؤال الثاني:ماهي المخططات البلدية التنموية التي اعتمدتها البلدية من 2021إلى مارس 2024؟
- السؤال الثالث:ماهي المخططات الممولة من قبل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية؟
- السؤال الرابع:ماهي الأسباب التي جعلت بعض المشاريع تتوقف؟
- السؤال الخامس:هل هناك حركية في بلدية مراد في عهدة هذا الرئيس مقارنة بالفترات السابقة؟

➢ **دليل المقابلةرقم 03:**

مقابلة مع" عمال مصلحة المالية"

مكان المقابة:مكتب المالية بتاريخ 14ماي2024 على الساعة 10.30

- السؤال الأول:ماهي المصادر التي تعتمد عليها البلدية في تمويل ميزانيتها؟
- السؤال الثاني:هل عرفت بلدية مراد عطزا في ميزانيتها،من 2021إلى 2024؟
- السؤال الثالث:في حالة إن ماكان هناك عجز في ميزانية البلدية كيف ستغطيه؟
- السؤال الرابع:في أي مجال يذهب أكبر عدد من النفقات ؟
- السؤال الخامس:هل تساهم البلدية في اقتراح مشاريع من شانها أن تعود بإيرادات جديدة للبلدية؟
- السؤال السادس:ماهي الأسباب التي جعلت تلك المشاريع المقترحة ترفض؟

➢ **دليل المقابلةرقم 04:**

مقابلة مع" عمال مصلحة المالية"

مكان المقابة:مكتب البناء والتعمير بتاريخ 01ماي2024 على الساعة10.30

_السؤال الأول:كم عدد سكان بلدية مراد؟

_السؤال الثاني:ماهي أهم إمكانات ومؤهلات بلدية مراد؟

_السؤال الثالث:كم تقدر مساحة البلدية؟

_السؤال الرابع:ماهي التجمعات السكانية التي تنتمي لبلدية مراد؟

السؤال الخامس:فيما تتمثل أهم الصعوبات التي تعترض البلدية في تحقيقها للتنمية

المحلية؟

الفهرس

الفهرس

شكر وعِرْفان.....

الإهداء.....

خطة الدراسة .....

قائمة الجداول .....

مقدمة 1

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية.....11

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي نظري للجماعات المحلية.....12

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية 12

الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية.....12

الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية 13

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية.....14

الفرع الأول: نظام الجماعات المحلية أثناء الفترة العثمانية.....14

الفرع الثاني :نظام الجماعات المحلية في مرحلة الإستعمار الفرنسي 16

الفرع الثالث: نظام الجماعات المحلية أثناء مرحلة الإستقلال.....17

المطلب الثالث: النظام القانوني للجماعات المحلية 18

الفرع الأول: التنظيم الإداري للبلدية 18

الفرع الثاني: التتنظيم الإداري الولاية.....21

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي نظري للتنمية المحلية.....25

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية 25

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية 25

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية 27

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية 28

الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 32

المبحث الأول: الآليات المعتمدة من قبل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية 33

المطلب الأول: المخططات التنموية المعتمدة من قبل الجماعات المحلية في الجزائر 333

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية PCD 333

الفرع الثاني: البرامج القطاعية للتنمية PSD 40

المطلب الثاني: دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية 41

المطلب الثالث: التمويل المالي المحلي الخاص بالجماعات المحلية 43

الفرع الأوَّل: الموارد والرسوم الموجهة كليا للهيئات المحلية 44

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم الموجهة جزئيا للجماعات المحلية 48

الفرع الثالث: الموارد الخارجية للجماعات المحلية 51

المبحث الثاني: معوقات التنمية المحلية، وطرق تجاوزها 54

المطلب الأول: معيقات وعراقيل التنمية المحلية 54

المطلب الثاني : آليات إصلاح الجماعات المحلية 57

الفصل الثالث: التنمية المحلية بلدية مراد من 2021 إلى مارس2024 65

المبحث الأول: التعريف ببلدية مراد 66

المطلب الأول: بطاقة تقنية حول بلدية مراد 66

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية مراد 68

المطلب الثالث: مؤهلات وإمكانيات بلدية مراد 72

المبحث الثاني: تقييم الدور التنموي لبلدية مراد خلال الفترة الممتدة من 2021إلى مارس2024 ..... **77**

المطلب الأول:وضعية المشاريع والمخططات التنموية في بلدية مراد (2021إلى مارس 2024)..... **77**

الفرع الأول:المشاريع التنموية في إطار المخطط البلدي خلال الفترة الممتدة من 2021إلى2024..... **77**

المطلب الثاني: المشاريع التنموية لصندوق التضامن والضمان الإجتماعي في بلدية مراد من 2021إلى مارس 2024 ..... **84**

المطلب الثالث: صعوبات التنميةالمحلية في بلديةمراد **90**

الخاتمة 95

قائمة المصادر والمراجع **99**

الملاحق **108**

الفهرس **113**